مسيحيّو العراق

حضور إلى إحتضار أم إلى قيامة؟

حضور إلى إحتضار أم إلى قيامة؟
حضور إلى إحتضار أم إلى قيامة؟
حضور إلى إحتضار أم إلى قيامة؟

مؤتمر

NDU PRESS
منشورات
جامعة سيّدة اللويزة

A
305.6756
M9922m
c.1

A
305.6756
M9922m

مسيحيّو العراق

حضور إلى احتضار أم إلى قيامة؟

جامعة سيّدة اللويزة
مؤتمر في ١٩ شباط ٢٠٠٩

LAU Beirut campus
28 NOV 2011
Riyad Nassar Library
RECEIVED

NDU PRESS
منشورات جامعة سيّدة اللويزة

مسيحيو العراق : حضور الى احتضار أم إلى قيامة : جامعة سيدة اللويزة، مؤتمر في ١٩ شباط ٢٠٠٩ / [الترجمة، إلى الإنكليزيّة، كريستين الريس عطالله ؛ مراجعة النص الإنكليزي، ماريو نجم] – ط.١

ص. سم.

نص مواز بالعربية والإنكليزية.

العنوان على ص.ع. الإضافية:

Christians of Iraq : a rising or demising presence? : a conference held on February 19, 2009

ISBN 978-9953-555-00-4 (pbk.).

١- المسيحيون -- الجرائم ضد -- العراق -- مؤتمرات. ٢- المسيحيون -- العراق -- مؤتمرات. ٣- الإسلام -- علاقات -- المسيحية -- العراق -- مؤتمرات. ٤- المسيحية والديانات الأخرى -- الإسلام -- مؤتمرات.

٥- العراق -- العلاقات الإثنية -- مؤتمرات.

I. عطالله، كريستين الريس. II. نجم، ماريو.

dc 22 -- 305.67567

مسيحيّو العراق

حضور إلى احتضار أم إلى قيامة؟

مؤتمر

الترجمة إلى الإنكليزيّة: كريستين الريّس عطاالله

مراجعة النص الإنكليزيّ: ماريو نجم

منشورات جامعة سيِّدة اللويزة © – جميع الحقوق محفوظة

ص. ب.: ٧٢ زوق مكايل – لبنان

تلفون: ٠٩/٢٠٨٩٩٦

تلفاكس: ٠٩/٢١٤٢٠٥

www.ndu.edu.lb

الطبعة الأولى ٢٠١٠

القياس ١٧×٢٤ سم

تصميم الغلاف ريبيكا موراني

إخراج تكنوبوب

تنفيذ مطابع معوشي وزكريّا

ISBN 978-9953-558-00-4

المحتوى

تمهيد

- رسالة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان.
- رسالة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الأستاذ فؤاد السنيورة.
- رسالة البطريرك الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير، بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق.
- رسالة الكاردينال عمّانوئيل الثالث دلي بطريرك بابل على الكلدان.
- كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة، الأب وليد موسى.
- كلمة المطران ميشال قصارجي، رئيس الطائفة الكلدانية في لبنان.
- كلمة المطران لويس ساكو، رئيس أسافقة كركوك للكلدان: تحديات إستمرار وجود المسيحيين في العراق.
- كلمة باسم بلو، قائمقام قضاء تلكيف – العراق: تأثير العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية على الوجود المسيحي في العراق.
- كلمة المطران يوحنا ابراهيم، رئيس طائفة السريان الأرثوذكس في حلب: النزوح المسيحي من العراق.
- كلمة الوزيرة العراقيّة السابقة باسكال وردا، مسؤولة العلاقات العامة في منظمة حمورابي لحقوق الإنسان: المسيحيون وباقي الأقليات في العراق.

- كلمة د. محمد السماك، أمين عام اللجنة الوطنية الاسلامية - المسيحية للحوار: مقومات الوجود المسيحي في العراق - دور المسلمين في حماية الوجود المسيحي في العراق.
- كلمة د. ميشال عواد: قضيّة المسيحيّة في العراق جزء من المسألة المسيحيّة في الشّرق - تفاعل مسيحيّي الشّرق معها ودور مسيحيّي لبنان.
- كلمة الختام: العميد المتقاعد ميشال قس دنو، منسّق أعمال المؤتمر.
- التوصيات الصادرة عن المؤتمر.

تمهيد

قضية المسيحيّين العراقيين مأساة إنسانية شكّلت إنتكاسة للحضارة البشرية.

كُتب عنها الكثير، وبُذلت جهود متفرّقة لمعالجتها. وجاءت في سياق هذه الجهود، فكرة تنظيم مؤتمر يهدف إلى عرض ما يجري في العراق اليوم ومصير الأقلية المسيحية فيه، وذلك بمسعى مشترك ما بين الطوائف المشرقية في لبنان التي عاشت المأساة نفسها تاريخياً، من خلال أبنائها المؤمنين الذين كان آباؤهم وأجدادهم قد قدموا إلى لبنان في ظروف مشابهة لما يجري لمسيحيّي العراق اليوم.

إن هذا النشاط المشترك ما بين المجموعات الكنسية المذكورة، وجامعة سيدة اللويزة، أثمر هذا المؤتمر الذي تضمّن إلى جانب المداخلات، شهادات حيّة لأبناء عائلات مسيحية مهجّرة، وفيلماً وثائقياً عن واقع النزوح بعنوان "يرحلون... ويرحل معهم التاريخ" للسيّد عاصي الرحباني.

تبقى الآمال معلّقة على متابعة هذه القضية المحقّة، عبر تجسيد توصيات المؤتمر خطوات عملية، بعيداً عن توظيفها لإبراز دور مؤسسات أو أشخاص، وخاصة بعيداً عن إستثمار هذه المأساة الإنسانية مادياً كما هو حاصل أحياناً، وللأسف.

أخيراً يقتضي التنويه بجهود كل من شارك في إعداد وتنظيم المؤتمر من أبناء الكنائس السريانية (الكاثوليكية والأرثوذكسية)، الكلدانية، والأشورية، ورئيس جامعة سيّدة اللويزة الأب وليد موسى، وفريق عمل الجامعة وعلى رأسه مدير مكتب العلاقات العامة، الأديب سهيل مطر.

وأتوجه بالشكر أيضًا إلى كل من عمل بشكل يومي للإعداد للمؤتمر- والذين لولاهم لما تمّت هذه الخطوة الجبّارة- وهم: المصمّم الفنّي الأستاذ نديم متى، وكلّ من السيّدات

والسادة ميران أبو ضاهر، مايا زخور، هيثم غانم، وسن وارثان، شمعون إيشو، غادة معوض، سوزان سعاده. هؤلاء شكّلوا الفريق الذي تابع الخطوات اليومية والتفاصيل: من بطاقات الدعوة، المجلة، الفيلم الوثائقي، التواصل مع المحاضرين، نصّ الكلمات، المتابعة الإعلامية، قضايا البروتوكول...

هؤلاء الأخوة الأحباء جميعاً، لهم مني جزيل الشكر، ولو جاء متأخراً، فجهودهم لن تنساها الأجيال القادمة، سواء أبناء اللاجئين أو المعنيّين بهذه المأساة الإنسانية الكبرى.

ميشال قس دنو

منسّق أعمال المؤتمر

العماد ميشال سليمان

رئيس الجمهورية اللبنانية

جانب القيّمين على الكنائس المشرقية في لبنان المحترمين،

لمناسبة انعقاد مؤتمركم القيّم في جامعة سيدة اللويزة، تحت عنوان: "الوجود المسيحي في العراق: حضور إلى احتضار... أم إلى قيامة؟"، أتوجّه إليكم بتقديري لسعيكم إلى طرح مشكلة أطلت برأسها بحدّة في الفترة الأخيرة، مع ما تولّده من انعكاسات على الوجود المسيحي في المنطقة التي تشكل مهد ولادة الأديان السماوية، وتأثير ذلك على رسالة التفاعل الإيجابي للمعتقدات الدينية المختلفة فيها.

إن تجربة العيش المشترك التي نعيشها في لبنان، عمّقت قناعتنا بأن احترام المجموعات المكوِّنة للمجتمع بعضها للبعض الآخر، هو السبيل الوحيد للحفاظ على خصوصيات هذا المجتمع واستقراره وازدهار شعبه. وهو توجه يلتقي حتماً مع روح الحضارة التي يسعى عالم اليوم إلى ترسيخها، والمرتكزة إلى حوار الثقافات والمعتقدات والمجموعات الدينية المختلفة، بدل تنابذها وسعيها إلى إلغاء الآخر، أو التسلط عليه على أقل تقدير.

لذا لا يسعني إلا أن أحيي مؤتمركم، وأتمنى له ثماراً طيبة، ولمسيحيي العراق ومختلف مكونات شعبه وجوداً كريماً راسخاً يعزز رسالة التعايش والتكامل والإخاء. وليحفظكم الله برعايته الكريمة.

الأستاذ فؤاد السنيورة

رئيس مجلس الوزراء اللبنانيّ

جانب الكنائس المشرقية في لبنان

جانب جامعة سيدة اللويزة

تحية طيبة وبعد،

تلقيت بامتنان، بطاقة الدعوة التي تفضلتم بإرسالها للمشاركة في مؤتمر حول الوجود المسيحي في العراق "حضور الى احتضار... أم الى قيامة؟" ولا يسعني في هذه المناسبة، إلا أن أنوّه بالدور الحضاري الذي لعبه المسيحيون في بلاد الرافدين على مدى قرون من الزمن مكرسين بذلك وجوداً له امتداده العريق في التاريخ والجغرافيا وفي ثقافة التعلق بالأرض والانفتاح على الآخر. ولطالما آمنا ان الوجود المسيحي في العراق هو جزء لا يتجزأ من كيان العراق ومن هويته الوطنية وتركيبته الديمغرافية، ما يستدعي بالتالي حماية هذا الوجود ورعايته كواجب وطني وقومي، فضلاً عن حماية ما يرمز اليه من تنوع وغنى في البيئة العراقية من جوانبها كافة.

ومع تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح،

تفضلوا بقبول فائق احترامي وتقديري.

رسالة غبطة البطريرك الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير

بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق

البركة الرسوليّة تشمل أولادنا الأعزاء: الأب وليد موسى رئيس جامعة سيّدة اللويزة،

وجميع المشتركين في الندوة عن الوجود المسيحيّ في العراق، المحترمين،

إنّنا نثني على المبادرة التي تقوم بها جامعة اللويزة، بالاشتراك مع ممثّلي الطوائف الكلدانيّة والأشوريّة والسريانيّة الارثوذكسيّة، والسريانيّة الكاثوليكيّة، والتي أخذت موضوعاً لها: الوجود المسيحيّ في العراق.

الموضوع هو موضوع الساعة. والسؤال المطروح ما هو مصير مسيحييّ العراق بوجه خاص. مأساة العراق كبيرة، وكلّ يوم تسقط على أرض العراق ضحايا، وتهجَّر عائلات، وتفجَّر بيوت وحوانيت. وهناك نزيف مستمر. وهذا كلّه يورث القلق والاضطراب. صحيح إن المسيحيّ المؤمن بالله، مهما اشتدت عليه المصائب، وأحاطت به الملمّات، يعرف أنّه ما من أمر يحدث له أو لسواه إلا بسماح منه تعالى. ولكنَه على الرغم من إيمانه به تعالى، يجب أن يحتاط لنفسه ليقيها المخاطر، كتلك التي يتعرّض لها العراقيون كلّ يوم.

إنّا اذ نشارك العراقيين على إختلاف طوائفهم وانتماءاتهم قلقهم على مصيرهم من جرّاء ما يتعرّضون له كل يوم من أخطار، نسأله تعالى أن يقصّر عليهم أيّام المحنة ويؤتيهم رباطة الجأش ليتغلّبوا على محنتهم، وأن يخرجوا منها أقوى ممّا كانوا عليه قبلها.

وإنّا نؤكّد لهم جميعاً أنّنا معهم، ونسأل الله، بشفاعة والدته البتول، أن يخرجهم من محنتهم ويسوّل لهم سبل العطاءات في كل القطاعات التي عوّدوا الناس عليها.

وإنّا فيما نشكر لجامعة سيّدة اللويزة تنظيمها هذه الندوة، نستمطر على القيّمين عليها وعلى أهل العراق وبخاصة المسيحيين من بينهم فيض النعم والبركات.

رسالة الكاردينال عمّانوئيل الثالث دلي

بطريرك بابل على الكلدان

إلى سيادة الحبر الجليل مار ميشال قصارجي مطران ابرشية بيروت الكلدانية السامي الوقار،

بقلب ملؤه الفرح أكتب لسيادتكم الجليلة هذه الكلمة الأخوية بمناسبة عقد المؤتمر في بيروت للبحث عن أوضاع المسيحيين في عراقنا العزيز. فاني أشكركم غاية الشكر على هذه المبادرة الجميلة وأتمنى لكم وللمؤتمرين الأحباء التوفيق في هذا الاجتماع المقام من أجل خدمة المسيحيين في العراق والبقاء في بلدهم ووطنهم للمحافظة على وجود المسيحية في أرض الرافدين المقدسة بدماء أجدادنا وإخوتنا الشهداء. إن الظروف الحاضرة تمنعني أن أكون حاضراً بينكم بالجسد، ولكني أكون حاضراً بالروح وأطلب النجاح والتقدم للمؤتمر في خدمة المسيحية في شرقنا الحبيب.

إذ أكرر تهانيّ الخالصة أطلب لسيادتكم وللمؤتمرين دوام الصحة والتوفيق. أدامكم الرب.

الأب وليد موسى
رئيس جامعة سيّدة اللويزة

أيها الأصدقاء

باسم جامعة سيدة اللويزة، أرحّب بكم أصدق ترحيب، مؤكّداً أنّ استقبالنا لهذا المؤتمر، ليس استضافة فحسب، بل هو تعبير عن تعاطف انساني مخلص وعن مشاركة عربية صادقة وعن إيمان مسيحي بأنّ القيامة لا بدّ آتية.

أيها الأصدقاء

المأساة المسيحية في العراق، هي جزء من المأساة العراقية الكبرى، الممتدّة على مساحة هذا الوطن الشقيق، بجميع مكوّناته العرقية والروحية. الشعب العراقي بكلّ أطيافه، يتحوّل الى ضحيّة على مذبح المصالح الدولية المتناقضة.

العراق الذي درسنا في المدارس والجامعات، والذي عرفنا عمق حضارته وتاريخه، هو العراق الذي يحترم التنوّع والتعدّد، ويؤمن بحقوق الانسان، ولا يميّز بين طائفة وأخرى. وهنا، لا بدّ من التأكيد على أنّ الوجود المسيحيّ في العراق ليس وجوداً طارئاً أو حديثاً، كما أنّه ليس وجوداً أقلوّياً. بل هو وجود حضاري تاريخي منذ قرون وقرون. اقتلاع المسيحية من العراق جريمة بحق العراق قبل أن يكون جريمة بحقّ المسيحيين (يوم الفتح الاسلامي للعراق كان عدد المسيحيين بحدود تسعة ملايين نسمة، عاشوا مع إخوتهم، بمحبّة وتآلف، وأسهموا، خلال العصر العبّاسي، في نهضة العراق وتقدّمه، ودُور الترجمة والحكمة شاهدة على ما فعله المسيحيون، من سريان وغيرهم، في رسم صورة العصر العبّاسي على انه العصر الذهبي للعرب).

انّ ما يجري في العراق، تحت عنوان ضرب الإرهاب الأصولي المتشدّد، إنّما يولّد إرهاباً من نوع آخر، ينعكس على حياة المسيحيين الذين يستشهدون كل يوم، ويقاومون كل ساعة، ويتمسّكون أكثر فأكثر بأرضهم وإيمانهم. وهذا ما يدفعنا الى التأكيد والتساؤل: ليست المسيحية هي التي احتلّت العراق وأسقطت حكم صدّام حسين، وليست المسيحية

هي المسؤولة عن الخراب والدمار والموت، وليست المسيحية هي التي نهبت خيرات العراق وثرواته، فلماذا يستهدفها البعض ويحاول تشريد المؤمنين بها أو اغتيالهم أو القضاء على معنوياتهم ومعتقداتهم؟

اننا، كجامعة، وليس كرهبانية مارونية كاثوليكية فحسب، نجد من واجبنا التربوي الثقافي الحضاري أن نرفع الصوت دفاعاً عن حرية العراق وحقوق شعبه؛ ولا نميّز بين مسيحي ومسلم، وبين سني وشيعي، أو بين عربي وكردي. ولهذا ننادي الجامعات ومراكز العلم والتربية في العالم الى وقفة مع الحق والحقيقة، دفاعاً عن حريّة العراق وعن حقوق شعبه وعن الحضور المسيحي الفاعل في هذا الوطن الجريح.

أيها الأصدقاء

من جديد، أحييكم وأشكر أبانا غبطة البطريرك الماروني على رعايته هذا المؤتمر، وأحيي جهود الكنائس المشرقية في لبنان، والنشاط البارز للمطرانية الكلدانية بشخص سيادة المطران ميشال قصارجي ومعاونيه الكرام، على تنظيم هذا اللقاء. كما أحيي، بمحبّة، جميع الذين ساهموا أو تعاونوا في تحقيق هذا البرنامج الذي نأمل أن ينتهي إلى توصيات واقتراحات ذات أبعاد فاعلة، لأننا مؤمنون، أنّنا باقون في العراق، وأنّ من آمن سيحيا، وأنّ الضباب الذي يلفّ سماء هذه المنطقة سينقشع قريباً ليعود لنا الفرح والسلام.

كما أرحّب بكلّ محبّة بالأخوة الآتين من أرض ما بين النهرين: الفرات والدجلة، والذين سنستمع الى بعضهم، شهوداً كراماً للمعاناة والوجع وحبّ الوطن.

نعم، الحضور المسيحي في العراق الى قيامة... وكلّنا، معاً، بالمحبّة والعقل والحوار، ننتصر. لبنان عرف الألم والجراح، وقد بدأ مسيرته نحو الاستقرار والسلام، وهذا ما نتمناه لعراقنا الحبيب. وأهلاً وسهلاً بكم.

عشتم وعاشت الاخوّة اللبنانية – العراقية، وعاش لبنان.

المطران ميشال قصارجي

رئيس الطائفة الكلدانية في لبنان

يذكر بولس الرسول أبطال الإيمان "الذين ذاقوا الهزء والسياط حتى القيود والسجن... ولم يقبلوا النجاة ليحرزوا قيامة أفضل". واليوم في العراق يتعرّض المسيحيّون لما يشبه وصف بولس الرسول وإن في ظروف وبوسائل مختلفة.

هؤلاء المسيحيون عانوا الإضطهاد على مرّ السنين، لكنّ الأحداث الأخيرة كانت الأسوأ لأنها تسبّبت بتناقص كبير في أعدادهم فأصبح وجودهم هزيلاً، مما أوصلهم إلى إحباط كبير شارف اليأس؛ إضافة إلى مأساة غابت عن ذهن كثيرين، متمثلة بمئات آلاف المسيحيّين النازحين إلى خارج العراق منذ العام ٢٠٠٣، تائهين في بلدان اللجوء في ظروف حياتية صعبة للغاية. وكل ذلك يهدّد بانهاء الوجود المسيحي التاريخي في العراق.

ولم تكن أية جهة داخلية أو خارجية بمنأى عن المساهمة بطريقة أو بأخرى في ما وصل إليه المسيحيون في العراق اليوم. فهم مستضعفون، والجهات المتطرفة كما العصابات استفادت من الفوضى المستشرية لإيذائهم وابتزازهم. أمّا اللاعبون الكبار فلم يتوقفوا عند صرخات وجعهم لأنهم أقلية. فاستبيحت حقوقهم داخلياً، ولم ترَ أية جهة دولية ما يستوجب دعم قضيتهم، لا بل عمل كثيرون على تسهيل رحيلهم، وفي الحالتين كان ذلك بمثابة قتل شعب بكامله والغاء وجود.

وفي هذا النفق المظلم بانت مؤخراً بعض الإيجابيات، تمثّلت في بداية وعي مسيحي – مسلم في لبنان والمنطقة لخطر إقتلاع المسيحية من العراق. فانبرى كثيرون بعد أحداث الموصل الأخيرة للتأكيد على أن مسيحيّي العراق "هم الأساس وأن ضياعهم هو ضياع الأمّة". واعترف مسؤولون كبار مسلمون بأن الإضطهاد ضد المسيحيّين في العراق حاصل فعلاً، وأنه ممارسات غريبة عن تقاليد الإسلام. أضف إلى ذلك حصول مبادرات وفاقية، كان آخرها إعلان نيويورك الصادر عن مؤتمر حوار الأديان.

كل هذه المعطيات والمؤشرات دفعتنا لدقّ ناقوس الخطر وإثارة قضية المسيحيّين العراقيين على أعلى المستويات وبالشراكة مع كل الأطراف المعنية، في محاولة لإيجاد

الحلول لها. لكن مع إدراكنا التام بأن أية خطوات مجتزأة، ظرفية، أو استعراضية في هذا المجال، لن تجدي نفعاً.

من هنا يأتي طرحنا لمأساة مسيحيّي العراق للتنبيه إلى أن النموذج العراقي هو صورة عن غروب الحضارات ومقدمة لتغيير صورة الشرق. وهو من ناحية أخرى مثال لما قد ينتظر المسيحيّين في دول أخرى. لذلك، فإن نظرتنا اليوم ككنيسة إلى هذا الواقع، هي جزء من بحثنا المستمرّ في مسألة الحضور المسيحي في الشرق.

ونحن الكنائس المشرقية في لبنان، نعيش منذ زمن بعيد معاناة أهلنا في العراق، لأن أجدادنا مرّوا بنفس التجارب قبل لجوئهم إلى لبنان. لذلك فإن تفاعلنا هو مع قضية تجري في عروقنا وساكنة في وجداننا. ونحن مقتنعون بأنّ الجماعة المسيحية المتبقية في الشرق مهدّدة بالإضمحلال، ما لم تسعَ إلى تحصين نفسها. وذلك يمرّ حكماً بتأمين حدّ معقول من التضامن المخلص بين مكوّناتها.

إن هذا البعد المسيحي المشرقي للتفاعل مع مأساة أهلنا في العراق يتجلّى بأحسن صوره في لبنان ومع كنيسة لبنان، بفعل تشابه الظروف والمعاناة، ولأن هذا الدور الريادي هو قدر لبنان. فالمسيحيون في لبنان آلوا على أنفسهم الإنفتاح على كل الكنائس المشرقية والإلتزام بقضاياها ومصيرها.

وفي هذا المجال، نرى بأن الكنيسة المارونية هي خير من يشاطرنا هذا الهمّ ويحمل معنا هذه القضية، فتضفي على هذا المؤتمر أبعاداً إنسانية تتعدّى حدود البلدان وفوارق العقيدة. فالموارنة حافظوا عبر التاريخ على الذات والشخصية والهوية المشرقية السريانية بانفتاح وتكامل ثقافي مع المحيط الغربي والمشرقي. كما دأبت هذه الكنيسة مؤخراً في مجمعها على البحث عن الطريقة المثلى لإعادة تكوين المجتمع المسيحي في لبنان والشرق.

لذلك كله نضع هذه القضية بين يدي غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، مثمّنين رعايته لهذا المؤتمر. وإن جميع المسيحيّين العراقيّين فرحون، لأنّ قضيتهم هي من ضمن الهموم التي يرعاها سيد بكركي من موقعه المميّز في هذا الشرق.

أمّا بعد فإننا نعرض على مؤتمركم الحقائق التالية:

إن وضع المؤمنين في العراق أصبح صعباً للغاية وقد اهتزّ مؤخراً إيمان كثيرين منهم، هم من كان إيمانهم صلباً كالصخر، وكنيستهم محور حياتهم ومرجعيتهم في كل شأن وهمّ.

وقد ترافق هذا الإهتزاز للأسف مع ضعف الكنيسة في العراق التي عانت ما عانته بفعل الظروف الضاغطة، مما أدى إلى تضعضعها وتجنّبها للقرارات الصعبة خشية ردّات الفعل، في شبه إنكفاء، وفي محاولة للحدّ من الخسائر، بحسب تقديرها للأوضاع.

أمّا المرجعيات الكنسية العالمية فيبدو أنها تنظر إلى الوضع المسيحي في العراق وكأنه ميؤوس منه، وربما لديها ميل إلى إخراج يقضي بانسحاب منظّم للمسيحيّين من العراق بأقلّ كلفة ممكنة، وكأنه إستحقاق محتوم. فهذه المرجعيات ترى بأن التعقيدات الإقليمية كبيرة، وأنه لا مجال للإستمرار بفعل الواقع الديمغرافي المعروف.

وإن خطورة الوضع عائدة، في مجال آخر، إلى المنظمات الدولية شبه الغائبة أو المغيّبة. فهي تحاذر تحريك ملف الأقلية المسيحية، بسبب حساسية الوضع في هذه المنطقة المتفجّرة، وفي ظل موجة التطرّف السائدة. فتكتفي بتقارير واقتراحات خجولة، غالباً ما لا يأخذ بها اللاعبون الكبار داخل العراق وفي جواره. فتتريّث، تتراجع ولا تلبث أن تنسحب، تاركة المسيحيّين يتخبّطون مع معاناتهم.

لكن بالرغم من كل هذه الأجواء السلبية، نحن مقتنعون بأن وجودنا في هذا الشرق هو الرسالة، وبأن المسيحيّين لم يثبتوا في الماضي سوى بفضل شجاعتهم وايمانهم، وتشبثهم بالأرض التي رووها بدمائهم.

إن المسيحيّة هي حصانتنا الأولى والأخيرة، لذلك علينا العودة إلى الأصالة الإنجيلية، والإبتعاد عن إغراءات السلطة الزمنية التي أضعفتنا وشتّتت قوانا، كما فعلت الخلافات العقائدية بين الكنائس. وبالتالي، فإن الوحدة المسيحية هي المآل الحتمي لحركة إرتداد حقيقي، تؤمّن فرصاً واقعية للصمود.

وهذه العودة إلى الأصول وهذا التجدّد يمرّان بالإقتداء بالمسيح. فمتى تأمّلنا في حياة سيدنا وفي أعماله، نتذكّر أن سيدنا هو اللابس ثوب الزهد والتواضع لا المتوّج بالذهب.

وإنّ الكنيسة الحقيقيّة ليست حجارة صمّاء، بل هي قلب وروح وشهادة حيّة. وهي لا تستمرّ من دون رعية ومؤمنين، ولا يمكن أن تتجلّى من دون تبشير ورسالة.

فهل أصبح المسيح المتجسّد في هذا الشرق فكرة جامدة وليس حياة وقيامة؟ وإلى متى سنقف نشهد إنتهاء مسيحية أخرى في العراق، في طريق إفراغ الشرق تدريجياً من الوجود المسيحي، منتظرين أن يأتي دورنا؟

لا! نحن علينا الإقتناع بأن خلاصنا يكمن في هذه الثورة المتجدّدة، التي تجعل من الرعاة قدوة عبر دورهم ومسلكهم، فتقوى ثقة المؤمنين بهم وتشتدّ عزيمة المسيحيّين في العراق وخارجه، ليسيروا إلى حيث توصيهم الكنيسة بالثبات، فيثبتون.

ليكن مؤتمرنا منبراً لإطلاق صرخة، علّها تمنع حصول الكارثة، من أجل أن يبقى الشرق يموج ثراء باثنياته ودياناته وتنوعه الفريد، فلا يتحوّل صحراء قاحلة، آملين بأن يعي أخوتنا المسلمون هذه الأخطار ويتحمّلوا بدورهم المسؤولية الملقاة عليهم، فتقوم الدول العربية والمسلمة بتحرّك جديّ لوقف إنهاء الوجود المسيحي في العراق.

إن الشرق أرض قداسة وسلام، فلنعمل لترسيخ الأخوّة ونشر السلام فيها. ونحن بدفاعنا عن مسيحيّي العراق اليوم، إنّما ندافع عن صورة هذا الشرق، كما عن صورة الإسلام، ونروّج لثقافة الحوار والتآخي.

وفّقنا الله في مسعانا، وبارك خطى جميع منظّمي هذا المؤتمر، وصبّر أهلنا في العراق.

المطران لويس ساكو
رئيس أساقفة كركوك للكلدان

تحديات إستمرار وجود المسيحيين في العراق

في العراق مأساة بشرية حقيقية مزقت الوطن، وقسمت المواطنين وشتّتهم. ثلاث حروب من دون مبرر، والوضع بعد سقوط النظام تفاقم: تفجيرات وخطف وقتل وتهديدات وتهجير. هذا الوضع يرتبط بالدرجة الاولى بغياب الأمن، لكنّ استهداف المسيحيين وتهجيرهم وهجرتهم المتزايدة تهدد وجودهم وتاريخهم وتشكّل التحدي الاكبر. ولدينا شعور عظيم بالقلق حول المستقبل، خصوصًا بعد احداث الموصل وقبلها الدورة في بغداد. وإنّ الاسباب عديدة ومعقدة:

١- الأميركيون باحتلالهم العراق ارتكبوا أخطاء جسيمة بحلّ المؤسسات: كالجيش والشرطة، وفتح الحدود من دون رقابة ومخازن الأسلحة للنهب والسلب.

٢- دول الجوار، لها نفوذها وتاثيرها المباشر في الداخل العراقي.

٣- صراع القوى السياسية الداخلية الكبرى على السلطة واستئثارها بورقة الأقليات لكسبها لصالحها بالتهديد أوالترغيب.

٤- الخطاب الديني الاسلامي المتشدد والدعوة إلى إقامة "نظام ثيوقراطي" كان له أثر كبير في محنة المسيحيين، فدمجوا بالمحتل ولا علاقة لهم به، ولا بالصليبيين وقد عانوا منهم واتهموا بالكفر والشرك وهم براء منهما: قتل حتى الان ٥٠٠ شهيد، من بينهم أسقف و٣ كهنة. وقد دفعت هذه الظروف ٥٠٪ من المسيحيين للنزوح إلى إقليم كردستان الآمن، أو الهجرة إلى الخارج.

٥- الشعور بالغبن والتهميش في التمثيل والمشاركة في مؤسسات الدولة.

Riyad Nassar Library

٦- دور بعض وسائل الاعلام في الاثارة والتهويل والترهيب..

٧- البطالة وفقدان دولة القانون فتحت المجال أمام اللصوص ليصولوا ويجولوا.

فيما يلي بعض الحلول المقترحة لمواجهة التحديات ومعالجتها:

١- إنّ بقاء المسيحيين في العراق ومستقبلهم يرتكز كثيراً على جهود الكنيسة في احتضان ابنائها وحمايتهم والدفاع عنهم وتوعيّتهم بدورهم الوطني وبشهاداتهم المسيحية، شهادة المحبة، وتوظيف امكانياتها المادية والبشرية من أجل ذلك. وهذا لا يحصل الا اذا كان لها رؤية واضحة وخطة عمل راعوية مدروسة.

٢- لكن هذا لا يتم إلاّ بتضامن الدولة العراقية وضمانها تثبيت حضور المسيحيّين ودعمه، والحفاظ على تاريخهم الطويل وتراثهم الديني والثقافي، الذي هو جزء لا يتجزأ من التراث العراقي. إنّ هجرتهم هي خسارة للمسلمين قبل ان تكون ربحًا لأحد، وإنّ مخطط افراغ العراق والشرق من المسيحيين خطيئة مميتة.

٣- يترتب على المسيحيين أن يكونوا صوتا واحدا بخطاب موحد وانتماء وطني صريح ورفض كل مخطط يهدف إلى تهجيرهم او تهميشهم أو عزلهم في شبه واحات عن سائر مواطنيهم من مختلف الاديان والمذاهب والقوميات. فالعراق واحد للجميع ويجب ان يبقى المسيحيون، من شماله إلى جنوبه، أشبه بخميرة في العجين، كما جاء في بيان مجلس أساقفة نينوى إثر الحملة البشعة على ابنائهم في الموصل.

٤- لربما هناك حاجة ماسة لايجاد مؤسسة حكومية عراقية، وزارة او مديرية عامة، تعمل من أجل طمأنة الاقليات في الدفاع عن حقوقها ونشر تراثها وعدم تعتيمه.

٥- لابد من المصالحة بين كل الأطراف حتى يستتب الأمن ويسود الأمان، وأن تبسط الدولة سيطرتها وقانونها على أسس وطنية ومهنية، وليس على أسس طائفية ومذهبية، فالمصالحة وسيلة حضارية لخلق جوّ من السلام والوفاق، لأنّ ما يحدث هو للتقسيم.

٦- إجراء تعديلات على الدستور واعتبار المواطنة المقياس الحقيقي في الحياة

العامة وفي المسؤولية ونشر ثقافة العيش المشترك الذي يرتكز على ذهنية تقبل الخروج من الفردية الى الجماعية، أي إلى الحياة المدنية المتعددة والمتنوعة واحترام حق الاخرين في أن يكونوا مختلفين. ويتحقّق ذلك عبر إيجاد قاعدة أخلاقية عامة مستمدة من الحضارة الانسانية والدينية.

٧- احترام الحريّة الدينية، أي حرية الضمير التي هي أساس بقية الحريات ومقياس حقوق الانسان وضمانها. إنّ الكل يتكلمون عن "اللا اكراه في الدين"، لكن الواقع مختلف: فالمبادىء شيء والتطبيق شيء آخر. يجب احترام قواعد الخطاب الديني الاسلامي والمسيحي معاً في الدعوة إلى الايمان بالله ومحبة جميع البشر والعمل على تنشئة المؤمنين لينموا في احترام الاخر مهما كان انتماؤه الديني أو القومي، وشجب كل أنواع القمع والاضطهاد والعنف والارهاب باسم الدين. وللكنيسة مسؤولية في تفعيل حوار صريح، صادق مع المرجعيات الاسلامية لتعميق نقاط التقارب وتقريب نقاط الاختلاف.

٨- من الضروري ان نعمل هنا في هذا الشرق، مسيحيين ومسلمين، على إزالة النعرات وما يثير التفرقة للارتقاء بالعيش المشترك والثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد ربما حان الأوان ليتجنّب إخوتنا المسلمون ما يثير حفيظة المسيحيين ويقلقهم كاتهامهم بالكفر والشرك والصليبية واستعمال عبارة "أهل الذمة" التي فيها شيء من الانتقاص والذل.

٩- تقع مسؤولية كبيرة على الدول العربية بضمان وجود المسيحيين بينهم، والعمل على دعم وجودهم وتثبيته. وقد يحتاج إلى تشريع ملزم يصون حقوقهم في عيش حر كريم أسوة ببقية المواطنين وإشراكهم في المسؤولية والسلطة. لقد عشنا ١٤ قرنًا جنبًا إلى جنب مع إخوتنا المسلمين وأعطينا الكثير للعراق بولائنا ومهاراتنا وإخلاصنا، ولا نزال نريد العيش في فضاء الثقافة العربية والاسلامية بشكل يضمن حياتنا ويحفظ حقوقنا كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مع سائر القوميات والديانات في الوطن.

وهنا أتوجه الى أحبائنا المسلمين داعيا إيّاهم ألاّ ينسوا أن أوّل حماية تلقوها في

Riyad Nassar Library

تاريخهم، عندما هربوا من بطش العرب في مكة، كانت من المسيحيين، مسيحيي الحبشة. واليوم ما أكثر الجاليات الاسلامية التي تتلقى الحماية والرعاية من الغرب المسيحي!

١٠- على المجتمع الدولي والكنائس في الغرب، التضامن في اظهار المزيد من الاهتمام بالأقليات، وعدم تشجيع الهجرة والتوطين إلاّ في حالات انسانيّة معيّنة، والسّعي إلى دعم المهاجرين الحاليين في دول الجوار وفي الداخل ماديا ومعنويا لتمكينهم من تجاوز محنتهم، وذلك من خلال مساعدتهم في خلق فرص عمل وتمويل برامج ومشاريع لتطوير التعليم والبيئة والخدمات في قراهم.

إن الله محبة يأمرنا بمحبة القريب والجار، ألم يحن الأوان لنسمع كلام الله ونبادر إلى تحقيقه في حياتنا اليومية؟

باسم بلو
قائمقام قضاء تَلْكَيف - العراق

تأثير العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية على الوجود المسيحي في العراق

المسيحيون شعب عريق في العراق، ومكوّن قومي أصيل، وهذا ما أقرّه الدستور العراقي. وقد عرف هذا المكوّن بقوميتين (الكلدان والأشوريون)، مما خلق مشكلة داخل الصف المسيحي، إلى حين أكتسابه إسماً آخر متداولاً به حالياً وهو (الشعب الكلداني السرياني الأشوري). وبسبب صعوبة تثبيت هذه التسمية المركبة في الدستور العراقي تمّ لاحقاً عقد مؤتمر قومي عام سعياً للإتفاق على تسمية مختصرة موحّدة.

ونحن اليوم بصدد عرض موضوع التعايش السلمي بين جميع الفئات والأديان الموجودة في الشرق الأوسط، وتحديداً عرض ما يعانيه العراقيون فيما بينهم، خصوصاً بعد أحداث عام ٢٠٠٣ وتغييّر النظام؛ حيث أدى ذلك إلى ظهور صراعات قومية ومذهبية، فتدهور الوضع الأمني وتفشّي ظاهرة العنف. ولا يستبعَد تورط بعض السياسيّين العراقيّين في تأجيج الصراع الطائفي مما سمح للقوى الشريرة أن تشق طريقها لتفتيت وحدة الصف العراقي. ولقد دفعت القوميات والأديان الصغيرة ثمن حجمها العددي، من تشرذم وقتل وتهجير، وأخصّ بالذكر شعبنا (الكلداني السرياني الأشوري)، حفيد صانعي الحضارات الأولى في العالم... ليرى نفسه اليوم غريباً على أرضه، ومشرداً في وطنه الذي بناه أجداده. وإن بعض المسؤولين في الدولة يحاولون طمس هذا الشعب الذي شعاره السلام والمحبّة، وخير دليل على ذلك حرمانه من حقوقه عبر إلغاء "المادة خمسون" من قانون إنتخاب مجالس المحافظات، بحجة عدم وجود إحصاءات رسمية تارة، وتارة أخرى لاحتمال تحالف المسيحيّين مع القوى الكردية في محافظة نينوى وغيرها من مبررات غير صحيحة.

وإن فرضنا أن هذه الأطراف في الحكم صادقة في مسألة وجود تحالفات ضد طرف آخر في محافظة نينوى، فما هو سبب حجب حقوق المسيحيّين في بغداد وممّن تخوّفهم ومع من كان المسيحي سيتحالف؟ أم أن مشروعية التحالف مسموحة للكتل الكبيرة وممنوعة على الفئات الصغيرة ونحن في عراق الديمقراطية؟!!

ولم تكد تنتهي مشكلة المادة خمسون حتى ظهرت مشكلة أخطر منها وأوسع هدّدت الوجود المسيحي بكامله، ألا وهي الحملة الشرسة المتمثلة بقتل وتهجير مسيحيّي الموصل. ونحن نحمّل القوات الأمنية التي كانت موجودة في المناطق الساخنة آنذاك المسؤولية، كما نحمّل الحكومة العراقية مسؤولية عدم الكشف عن مرتكبي هذه الجرائم والجهات التي تقف وراءها لكون كل ملفّات القضية أصبحت في قبضة الحكومة.

ورغم كل ما حصل نأبى ترك أرضنا وأرض أجدادنا. والدليل على ذلك أنّ قسماً كبيراً من العائلات النازحة والمهجرّة عادت إلى منازلها لشعورها الوطني وتعلقها بالارض. لكن إستمرارية هذه العائلات في العراق دونها صعوبات كبيرة، ذلك أن الأحداث التي ذكرنا انعكست سلباً على العملية الديمقراطية التي جرت مؤخراً في العراق حيث كانت نسبة المشاركة المسيحية في انتخابات مجالس المحافظات في سهل نينوى لا تتعدى الثلاثين في المئة، وفي بغداد بين اثنين وثلاثة في المئة. وهذا ناتج عن فقدان ثقة أبناء شعبنا بالعملية السياسية.

وبعد هذا الإستعراض المقتضب للحالة المسيحية في ظل التطورات الأخيرة، وفي إطار سعينا لإعادة الثقة للمواطن (الكلداني - السرياني - الأشوري) المسيحي، أطرح فيما يلي نظرتي لمقومات الوجود المسيحي في العراق بجوانبه الثلاثة السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

الجانب السياسي

هو ذو أهمية من بين مقومات الوجود المسيحي، لأن التغيير السياسي الذي حصل في العراق كان له تأثير كبير في المجتمع بسبب السياسة الجديدة للحكم في العراق. فبعد أن كان الحزب الحاكم هو المرجع الأوحد أصبحت القيادة جماعية وتعدّدت الأحزاب

والمكوّنات السياسية. وهذا ما سمح للمكوّنات الكبيرة بالتمثيل الصحيح وإحقاق حقوقها بعكس المكوّنات الصغيرة مثل المسيحيّين الذين ظلّوا يعانون من نفس الممارسات التي كانت سائدة في زمن الحكم البائد، وإن بأشكال مختلفة حيث أستطيع القول بأنّ ما عانوه من قتل وتهجير وخطف بعد تحرير العراق كان ملحوظاً أكثرمما عانوه في السابق. وإن كانت هذه التجاوزات تمارس حالياً ضد مكوّنات الشعب العراقي كافة، إلاّ أنّ الممارسات ضد المسيحيّين تهدّد بالغاء وجودهم الأصيل في بلاد الرافدين، كونهم أقلية.

لذلك، نلفت الجهات المعنية والمجتمع الدولي إلى ما يعانيه شعبنا المسيحي في العراق من كوارث تهجير وقتل وخطف وتهديدات متكرّرة لا مبرّر لها. ومن هذا المنبرنطالب بعدم غض النظر عن هذه المأساة، للتوصل إلى حلّ يضمن لهذا المكوّن أن يعيش بأمان واستقرّار، فيعود المهجّرون إلى بيوتهم وتوفّر لهم سبل العيش والإستمرارية. ونطالب أيضاً بعدم تشجيع هجرة المسيحيّين من العراق، وخاصة من قبل بعض المنظمات والحكومات التي لها مصلحة خاصة، لن نخوض هنا في تفاصيلها.

لذلك، نورد فيما يلي بعض الأفكار التي يمكن أن تساهم في حماية الشعب المسيحي في العراق وضمان بقائه واستمراره:

١ - توفير الأمن والإستقرار والعمل للحد من استهداف المسيحيّين. وكذلك إشراكهم في الأجهزة الأمنيّة بموجب المادة ٩/أ من الدستور والتي تنصّ (تتكوّن القوات المسلّحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكوّنات الشعب العراقي)، وتحديداً في المناطق التي يشكّلون فيها الأغلبية (سهل نينوى) وإنهاء وجود كل الميليشيات في هذه المناطق.

٢- إزالة سياسات التهميش والإقصاء التي مورست بحق أبناء شعبنا في مناصب الدولة العليا بدءاً من الوزارة وصولاً إلى المناصب الأخرى.

٣- تفعيل "المادة الرابعة" من الدستور من خلال فتح مديرية عامة للتعليم السرياني في بغداد، بدلاً من أن تكون ضمن المديرية العامة للدراسات الكردية والقوميات الأخرى.

٤- سن القانون الخاص بالمادة ١٨ /ثالثاً من الدستور لإعادة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنه إبان الأنظمة السابقة.

٥- تنظيم قانون المادة (١٢٥) من الدستور والتي تنصّ على (ضمان الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والأشوريّين والكلدان وسائر المكونات الأخرى.)

٦- تنظيم القانون الخاص بالأحوال الشخصية حسب المادة ٤١ من الدستور لكي يتم رفع الغبن الحاصل على الأولاد القاصرين من المسيحيّين في حال إعلان أحد الأبوين إسلامه، استناداً إلى المادة الثانية من الدستور التي تكفل حرية العقيدة والممارسة الدينية.

٧- ضمان التمثيل العادل في البرلمان من خلال تخصيص المقاعد وفقاً للإحصاء السكاني الذي سيجري نهاية هذا العام.

٨- إزالة كل حالات التغيير الديمغرافي التي حصلت إبّان الأنظمة السابقة، وكذلك إعادة الأراضي التي تمّ الإستيلاء عليها وشرعنتها بحجّة المنفعة العامة وتحديداً في سهل نينوى، إلى أصحابها.

٩- إعادة العشرات من القرى والأراضي في شمال العراق (إقليم كردستان) إلى مالكيها من أبناء شعبنا.

١٠- العمل على إيقاف نزيف الهجرة بممارسة الضغط على هيئة الأمم المتحدة والدول المانحة للجوء،لعدم فتح باب إعادة التوطين بشكل واسع ما عدا في الحالات الإنسانية الخاصة المنصوص عنها والمتعارف عليها.

الجانب الإجتماعي

فيما يلي بعض الأفكار التي تصلح أساساً لبناء مجتمع مسيحي مستقر:

- توعية المجتمع العراقي من قبل مؤسسات المجتمع المدني بنشر ثقافة الحقوق

والحريات، وكذلك ثقافة قبول الأخر ودعم إستقرار المجتمع من خلال برامج منظمة.

- ممارسة الضغط على وزارة حقوق الإنسان العراقية لإيقاف حالات إنتهاك حقوق الإنسان. أمّا فيما يتعلّق بممارسة الحقوق الدينية، فهناك جهد كبير مطلوب، خاصة بعد أن استهدفت المراقد والحسينيات والجوامع والكنائس من قبل أعداء العراق في السنوات الماضية. رغم أن هذه الأعمال قد إنحسرت في الفترة الأخيرة بسبب تنامي قدرات القوات الأمنية وولائها للوطن وبسبب التحسن البسيط في العملية السياسية في العراق.

- العائلة هي الركن الأساسي للمجتمع، وقد عانت العائلات المسيحية العراقية من تفكّك وتشتّتّ بسبب الأوضاع المذكورة أعلاه، وخاصة بسبب النزوح الداخلي والهجرة إلى خارج العراق. ولذلك يتوجّب الحفاظ على العائلة المسيحية متماسكة موحّدة عبر توفير الأمن وتحسين الحالة الإقتصادية، وجمع شمل الأفراد المشتتّين، وهناك دور كبير على الكنيسة الإضطلاع به في هذا المجال.

- هذا فضلا عن دور المرأة في بناء مجتمع مستقر من خلال تنشئة وتربية أجيال سليمة. ولهذا يجب أن يتم التركيز على توعية المرأة وخاصة المرأة الريفية حيث لاتزال محرومة من التعليم. ونظراً إلى فتح المجال لإشراكها في العملية السياسية بعد أن تغيّر نظام الحكم في العراق واحتمال إستلامها المناصب العليا في إدارة الدولة، يتوجّب علينا نشر الوعي الثقافي في المجتمعات العراقية بغية وعي مكانة المرأة وعدم الإنتقاص من حقوقها كإنسانة وشريكة في المجتمع.

ونلفت في هذا السياق إلى معاناة المرأة المسيحية في بعض نواحي المجتمع العراقي، حيث يعمل بدل إعطائها الحقوق والحرية، إلى التضييق عليها، فيفرض على سبيل المثال لا الحصر، أن ترتدي الفتيات الحجاب في كثير من الأماكن والمدارس.

الجانب الإقتصادي

الجانب الإقتصادي كان له الأثر الكبير في هجرة الكثير من الشباب والعائلات.

وتقدّرنسبة المهاجرين بسبب عدم توفر فرص العمل بأكثر من ٧٠٪ من أبناء شعبنا. والقسم الأكبر من هذه النسبة كان قد نزح من المناطق الساخنة في بغداد والبصرة وكركوك والموصل، وغيرها بسبب القتل والخطف والتهديدات، إلى المناطق الآمنة في سهل نينوى ومناطق إقليم كردستان العراق. ولكن، بسبب فقر هذه المناطق (سهل نينوى) وعدم توفر فرص العمل فيها إضطروا إلى الهجرة مجدّداً إلى خارج العراق. أمّا في مناطق إقليم كردستان فلاقوا معاناة إضافية بسبب الغلاء المعيشي هناك مما اضطر قسماً منهم لمغادرة المنطقة.

إنّ شعبنا المسيحي هو شعب حي ومعطاء ومنتج، والفرد المسيحي له الدور الكبير في بناء الوطن، وهذا ما يقرّ به جميع إخواننا العراقيّين. لكن، مع الأسف الشديد ترافقت حالات النزوح المذكورة مع ظاهرة يمكن أن تدمر هذا الشعب عبر تحويله من شعب منتج إلى شعب مستهلك وخامل من خلال توزيع الأموال عليه، من دون إيجاد فرص عمل له. وهذه من أفضل الوسائل المستخدمة لتدمير شعب، لأنّ الإبداع في الحياة يتأتى فقط من خلال العمل والتفاعل.

ولذلك، يجب السعي كي نطمئن أبناء الشعب المسيحي في العراق إلى ضمان مستقبل أولادهم للبقاء والإستمرار في الوطن، وكذلك محاولة إعادة أكبر عدد ممكن من المهاجرين والمهجرين منهم خارج الوطن.

ولهذه الغاية نقدم هذه المقترحات في الجانب الإقتصادي التي يمكن أن تتبناها الحكومة العراقية أو المنظمات والمؤسسات الدولية:

١ - لا يخفى على أحد أن مناطق سهل نينوى والمقصود بها أقضية تلكيف والحمدانية وبعشيقة هي مناطق زراعية عالية الخصوبة، وأن اعتمادها هو على الزراعة الموسمية. لكن المؤسف أن السنوات الخمس الأخيرة بعد سقوط النظام شهدت تدني الحاصل الزراعي نتيجة إهمال هذا القطاع من قبل الحكومة. وكذلك أصاب الجفاف العراق في العام الماضي، فكان له الأثر الكبير في تدهور حالة المزارعين والفلاحين. ولذلك نقترح أن تتبنى الحكومة تنفيذ مشروع ري الجزيرة الجزء الشرقي، والذي كان مصمّماً منذ الثمانينات من القرن الماضي والذي يخترق

مناطق سهل نينوى من تلكيف انتهاءً بالحمدانية، والذي سيكون له الأثر الكبير في إنعاش الإقتصاد في هذه المناطق ويجلب إليها المستثمرين في هذا المجال لتطوير الزراعة وفق التكنولوجيا الحديثة.

٢ - يمكن أن تتبنى المنظمات والمؤسسات الدولية مشروع تقديم القروض الصغيرة لأصحاب المهن والحرف لتمكينهم من إقامة مشاريع مثل الورش والمعامل الصغيرة وحقول الدواجن ومزارع تسمين العجول.

٣ - هناك جانب آخر يمكن أن يقوم به المهاجرون العراقيون، ويتلخص باستثمار أموالهم في مشاريع في سهل نينوى، وذلك لكونه مستقراً وآمناً. وهذه يمكن أن تدخل ضمن مشاريع التنمية الإقتصادية المتوسطة وطويلة الأمد التي تقضي على البطالة بتوفير فرص العمل.

المطران يوحنا ابراهيم
رئيس طائفة السريان الأرثوذكس في حلب

النزوح المسيحي من العراق

لن أدخل في مناقشة كلمة النزوح التي يستعملها الكثيرون عندما يتحدثون عن وجود العراقيين في سورية ولبنان وغيرهما من البلدان العربية، لأن كلمة النزوح التي تعني بالعربية أن يَبعُد الإنسان عن دياره غيبةً بعيدةً، لا تتماشى مع الحالة التي يمرّ بها العراقيون في الظروف الراهنة.

وهكذا كلمة اللجوء التي تعني: من لاذ بغير وطنه فراراً من اضطهادٍ أو حربٍ أو مجاعةٍ لا تنطبق هي أيضاً على جميع من فرّ من العراق، رغم أننا نرى الكلمة مستخدمة في أكثر الأحيان من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة، وهي التي وضعت كتيّباً عن اللاجئين العراقيين في سورية. أعتقد أن كلمة المقتلعون هي الأقرب لوضع العراقيين اليوم خارج العراق، لأن الحالة التي أدت إلى مغادرة وطنهم الأم، كانت لأسباب أمنية، وظروف سياسية غير طبيعية، وحالات لاإنسانية، ولكن بالدرجة الأولى لأسباب نفسية.

وهؤلاء المقتلعون ينتمون إلى الديانات والمذاهب والإثنيات والأطياف والشرائح وكل التيّارات السياسية وغيرها، فالظروف التي أدّت إلى أن يكونوا مقتلعين من ديارهم، لم تميّز بين دين وآخر، أو مذهبٍ ومذهبٍ آخر، فالكل يتساوون في التفكير للرحيل، طلباً لحياةٍ أفضل، فيها الأمان والاستقرار من جهة، وفيها بالنسبة للمسيحيين العراقيين إمكانية التفكير ب: إعادة التوطين، من جهة أخرى.

وبما أنه مطلوبٌ مني أن أتحدث فقط عن النزوح المسيحي من العراق إلى سورية، أريد أن أوضّح أولاً بأن الإحصاءات التي تطرح عادة ليست دقيقة ولا صحيحة. فبينما يقول مصدر أن عدد المقتلعين العراقيين يتجاوز المليون والنصف، نرى أن الأمم المتحدة لا

تتحدث إلاّ عن نصف مليون عراقي موجود في سورية. والحقيقة أن أكثر من مليون عراقي دخل وخرج من سورية. وفي سجل الإقامة يوجد مليون ومائة ألف عراقي حصلوا على سندات إقامة في فترات متفاوتة، بعضهم جاء قبل سقوط النظام السابق.

ما هو عدد المسيحيين العراقيين في سورية؟ وأين هي أماكن وجودهم؟ هذا سؤال آخر لا يستطيع أحد أن يجيب عليه إجابة دقيقة، ولكنّ الكنائس المعنية بشؤونهم في سورية تتحدّث عما لا يقل عن (٤٠) ألف مسيحي دخلوا وخرجوا بعد سقوط النظام، وعرفتهم الكنيسة من خلال نشاطاتها المتنوعة والمتعددة.

العدد الأكبر من أولئك العراقيين فضّلوا دمشق العاصمة على المدن السورية الأخرى. ولكنّ المسيحيين العراقيين نراهم في محافظات أخرى مثل: الحسكة وحلب وحمص وطرطوس، وعائلات متفرقة في غيرها من المدن. من بقي من هؤلاء المسيحيين؟ أيضاً العدد غير معروف، ولكن لأسباب كثيرة نرى أن العدد يتناقص بشكل مستمر، أستطيع أن أذكر هنا سببين، أولاً: عودة عدد لا بأس به من المسيحيين إلى بغداد، وسهل نينوى وبخاصة إلى القرى المجاورة للموصل مثل بغديدا، وبرطلة، وألقوش، وتلكيف، وكرمليس. أما سبب العودة إلى مدينة بغداد بالذات فهو لأن الأخبار التي تأتي من وقتٍ إلى آخر تشير إلى أن الأمن مستتب فيها، خاصة حيث يقطن المسيحيون، رغم أن الظروف المعيشية تبقى صعبة، وحرية التنقل عند المساء غير متوفرة، والأعمال شبه معدومة. ولكن أسباب العودة هي إمّا لعدم خسارة الممتلكات ومنها البيوت، أو للالتحاق بالوظيفة، أو لمتابعة الأولاد للدراسة، أو لاستكمال الأعمال الخاصة. ونسبة أولئك الذين عادوا يتراوح بين ٢٠-٣٠٪.

أما السبب الثاني: فهو لأن عدداً لا بأس به من المسيحيين العراقيين غادروا سورية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا. هؤلاء حصلوا على الإقامات عن طريق مؤسسات دينية أو بواسطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعدد قليل منهم عن طريق لمّ الشمل للأهل الموجودين في البلاد الغربية. وموضوع إعادة التوطين يستدعي الانتباه. فالمفوضية المهتمة بشؤون اللاجئين تفترض أن تكون إعادة التوطين هي إحدى الحلول الثلاثة الممكنة بالنسبة للاجئين: الحلّ الأول، هو العودة الطوعية للبلد الأم. والحلّ الثاني، هو الاندماج الكلي في بلد النزوح. أما الحلّ الثالث

فهو إعادة التوطين في بلد ثالث، وهذا يعني الاستقرار بشكل شرعي في البلد الجديد، وهذا هو كحلٍ دائم لأولئك المقتلعين من ديارهم. وإعادة التوطين ليس بالأمر السهل، وهي غير متاحة للجميع، وشروطها في بعض الأحيان صعبة للغاية، أوّلاً: لأن العراقي لا يستطيع أن يختار البلد الذي يريده، ثانيًا: لأن الأولويّة معطاة لغير المتزوجين، أو المرضى، أو لذوي الاحتياجات الخاصّة، ولا تمنح لأشخاص كانت لهم علاقة مع النظام السابق، أو المنتسبين إلى الحزب الحاكم وقتئذٍ.

أستطيع أن أضيف إلى هذه المعلومات، معلومة أخرى تسرّبت من المفوّضيّة تؤكّد على أنّ الأفضليّة هي إلى المنتسبين إلى الأقليات الدينية، وخاصة من المسيحيين، فبين أولئك الذين تركوا سورية وعددهم حوالي (٢٧) ألف عراقي منذ الوصول إلى سورية تزيد نسبة المسيحيين على الـ ٥٠٪. هذه المعلومة ليست معلنة، لأنها قد تسيء إلى العلاقات بين المسيحيين والحكومة العراقية من جهة، وبين المسيحيين والمسلمين العراقيين من جهة أخرى، ولكن هذا هو الواقع. ومعلومة أخرى تقول بأن من بقي في سورية وله ملف لإعادة التوطين، سوف يجد فرصة للمغادرة خلال السنتين القادمتين، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن كل المسيحيين العراقيين تقريباً لهم ملفات تؤهّلهم لإعادة التوطين، والذي يُستثنى من العراقيين المسيحيين أو يُرفض طلبه في الوقت الحاضر، هو من جاء إلى سورية قبل سقوط نظام صدام حسين، وهذه إشكالية تعاني منها بعض العائلات. فإذا أردتُ أن ألخّص لكم موضوع إعادة التوطين أستطيع أن أقول أن معظم المسيحيين العراقيين خلال السنتين القادمتين سيجدون طريقاً لهم لإعادة التوطين كحلٍ دائم في بلدٍ ما.

ما هي أوضاع المسيحيين العراقيين في سورية اليوم؟

بشكل عام كلهم ليسوا مرتاحين، فحالة الانتظار عندهم خلقت جواً من الكآبة وعدم الاستقرار النفسي أوّلاً، ثم العائلي ثانياً، رغم أن عدداً لا بأس به، يديرون شؤونهم بأنفسهم، ويعملون بشكلٍ شرعي أو غير شرعي، في مجالات كثيرة، ويحاولون أن يقنعوا أنفسهم بالاندماج المحلّي، بعضهم مثلاً أخذ يتحدث بلهجة أهل البلد، وكلهم أرسلوا أولادهم إلى المدارس الخاصة والحكومية، ويوجد عدد لا بأس به من الطلاب المسجلين في الجامعات السورية الحكومية والخاصة. ومعلوم أيضاً أن كلّ هذه العائلات لهم ملفات في الأمم

المتحدة، وهذا يعني أنّهم مؤهّلون لخدمات المفوضية المجانية منها: أن العراقيين يدفعون فقط ٢٠ ٪ من كلفة الخدمات الصحية، ولهم الحق في مراجعة وحدة الرعاية الاجتماعية، خاصة للنساء المعرّضات للخطر، والأطفال المنفصلين عن ذويهم، وذوي الاحتياجات الخاصة، والناجين من العنف الجنسي، والكبار بالسن. وتقدّم المفوضية برنامجاً للتدريب المهني لتنمية المهارات وتأهيل من يستطيع أن يعمل في المؤسسات المحلية.

أمّا الأطفال فلكل طفلٍ عراقي الحق في التسجيل في المدارس في سورية مجاناً، ويوجد تنسيق في هذا الموضوع بين وزارة التربية والهلال الأحمر السوري واليونيسيف. ورغم وجود شروط لقبول الطلاب العراقيين، ولكنها سهلة المنال، والطلاب العراقيون يحق لهم أداء الامتحانات الحرة للشهادتين الإعدادية والثانوية.

وتذكّر المفوّضية بضرورة طلب الحماية كإجراء احترازي، وهذا يؤهّل صاحب الطلب للبقاء في سورية بشكل شرعي. وتقدّم المفوضية أيضاً ثلاثة أنواع من المساعدات، الأول: الغذائي، فكل عراقي مسجّل يحقّ له أن يحصل على السلّة الغذائية كل شهر، يضاف إلى هذه السلّة بطانيات وأغطية حسب الموسم؛ والثاني: مساعدات مالية شهرية، وهذه المساعدات لها شروط منها مثلاً: إذا كان رب الأسرة امرأة عازبة، أو رب الأسرة امرأة لا يرافقها ذكر بالغ، أو رب الأسرة امرأة يرافقها شخص أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة، وشروط أخرى تؤهّل كل ربّ أسرة للحصول شهرياً على مبلغ ٥٠٠٠ ل. س. و٥٠٠ ل. س. لكل شخص من الأسرة. وتبقى المساعدات الطبية من الأمور الهامة، فالمفوضية تغطي الخدمات الصحية الأولية.

ما هو دور الكنائس في هذه المساعدات؟

أوّلاً، لا يوجد أي تنسيق بين الكنائس في موضوع تقديم خدمات للعراقيين المسيحيين، فكل كنيسة تجتهد في أن تساعد أوّلاً أبناء الطائفة ذاتها، ثم أبناء الطوائف الأخرى. مثلاً نحن في أبرشية حلب السريانية نقدّم المساعدات التموينية، فقط لأبناء الطائفة المسجلين حصراً في سجلاّتها، وعدد العائلات لم يتجاوز خلال المحنة الـ (٥٠٠) عائلة منذ اختيار حلب كموطن سكن مؤقّت. حالياً عندنا (٣١٠) عائلات سريان أرثوذكس. وتوجد عائلات كلدانية، وأرمن أرثوذكس، وسريان وأرمن كاثوليك، وكل

رئاسة طائفة تقوم بهذه الخدمات أيضاً لأبناء الطائفة حصراً.

أمّا التعليم فنحن نقبل جميع الطلاب المسيحيين العراقيين في مدارسنا ومجاناً. عندنا ثلاث مدارس، ونقبل الطلاب حصراً في مدرستين تابعتين للكنيسة، ولا يدفع الطالب العراقي أي مبلغ سواءً للتسجيل أو الكتب أو القسط. (تغطّي عادة بعض المؤسسات العالمية نفقات الدراسة.)

أمّا في مجال الصحة، فنحن نقبل جميع المرضى العراقيين المسيحيين في مستوصفات الطائفة مجاناً ويتوفّر عندنا مستوصفان، والإقبال عليهما ممتاز، حيث يتجاوز عدد المرضى الـ (٢٠) ألف سنوياً. وبالإضافة إلى الفحص الطبي، نعطي الأدوية المتاحة مجاناً أيضاً. ويتحمّل صندوق المستوصفين كل عبء مالي. وبإمكاننا أيضاً أن نوصل المرضى بالمشافي الأخرى، والاختصاصيين من الأطباء، إذا كانت هنالك حاجة.

أما النشاط الآخر المميز فهو أنّ المطرانية تراجع السلطات المعنية لدى الحكومة السورية بكل ما يتعلّق بشؤون العراقيين من حيث الإقامة وتأشيرة الدخول والمحاكم إذا احتاج الأمر، وقد زوّدت المطرانية جميع العراقيين بهويات خاصة بهم تعطى عند الطلب واللزوم.

خاتمة وأفكار للمستقبل

أختم هذه المداخلة ببعض الأفكار التي نتداولها عادةً عند الحديث عن المقتلعين المسيحيين العراقيين من ديارهم، وفي كثير من الأحيان عن هجرة المسيحيين سواء أكان من العراق أو من البلدان الأخرى في الشرق العربي. وهنالك سؤالان: الأول، لماذا هذه الظاهرة؟ والجواب هو لأن الشعور المسيحي باللاأمن يزداد يوماً بعد يوم، وهذه ناحية مهمة دفعت مئات الآلاف من العراقيين إلى مغادرة البلد الذي عاشوا فيه قروناً طويلة. ونقطة أخرى وهي زعزعة ثقة المسيحي بالأرض، وهذه الناحية غيّرت مفهوم الهوية عنده، فالمسيحي وبعد مرور (١٤٠٠) سنة ونيّف على ظهور الإسلام مازال هو "الآخر" في المجتمع، أي عملية الاندماج الكلي في المجتمع لم تحصل. ولهذا، فعندما يُضطهد علناً ويُطلب منه بأن يغادر منزله أو مدينته أو وطنه يتذكّر أنه الآخر في المجتمع، ولا أحد

يستطيع أن يحميه. ويفكّر بعض المسلمين أنّ المسيحي الشرقي مرتبطٌ ذهنياً بالغرب المسيحي، وهذا فكرٌ خاطئ جاءنا منذ مجيء الفرنجة، فالمسيحي أمام موجات الاتهام لا يتلقّى مساعدات بل فقط دعماً سلمياً إنسانياً أخلاقياً من الغرب. لكن، بالمقابل لا يرى أن أخاه المسلم يمتلك شجاعة إعلان حمايته في مجتمع تسوده الأغلبية الإسلامية. ولهذا، فشعور المسيحي يوماً بعد يوم يزداد في أن بعض المسلمين مسؤولون عن إلغاء المسيحية الشرقية، لا بل بعض المسيحيين يعتقدون أن المسلمين أصبحوا فعلاً مصدر تهديد لهم.

لكن هذه الضغوطات الداخلية تخفي وراءها تاريخاً غنياً يؤكّد على أن مجتمعاتنا اتسمت دائماً بمفهوم الوحدة الوطنية والعيش المشترك تحت سقف الوطن الواحد الذي يمنح هوية المواطنة بالتساوي لكل المواطنين. منطقتنا عُرفت كمهبطٍ للوحي وأساس الديانات الثلاث الكبرى في العالم: اليهودية، ونبيّها موسى يأتي من مصر، والمسيحية والمسيح وُلِد وعاش ومات وقام في بلاد الشام، والإسلام والنبي محمد خرج من مكة وعرفته كل الجزيرة العربية.

ولكن، مع هذا كله الصراع المرير على أرض الأنبياء هو الذي يضعف إيمان أبناء هذه الديانات بالعيش معاً. ومن ناحية ثانية أعتقد أن المسيحيين الشرقيين الذين يهاجرون إلى بلاد الله الواسعة ولا يعودون، يعرفون أن مصيرهم هو الضياع، لأنّهم حيث يسكنون لا يستطيعون أن يحافظوا على هويتهم، وليس بإمكانهم أن يستمرّوا في تقديم شهادة حقّ لإيمانهم وتراثهم وتاريخهم المجيد. ولكنّ هجرتهم أيضاً تشكّل خسارة كبيرة للمسلمين في الشرق، لأن الإسلام يفقد عنصراً مهماً من عناصر الحوار معه منذ نشأته، والمسلمون يخسرون قِطَعاً لها لمعان مميّز في هذا الموزاييك الذي اسمه التعددية.

والسؤال الثاني: من يستطيع أن يوقف نزيف هجرة المسيحيين من الشرق؟ هل من جوابٍ شافٍ لمعضلةٍ تجاوز عمرها المئة سنة، إذ إن خريطة المنطقة تشير إلى تغيير ديموغرافي مرعب خسر فيه المسيحيون الشرقيون مواقعهم ودفعوا ثمن التهجير القسري أو الطوعي كنائس وأديرة وقرى ومواقع جغرافية خلت من سكانها الأصليين... وبعض هذه المواقع أصبحت خراباً كما في قرى شمالي العراق، وفي طور عبدين في تركيا، وغيرها من المدن في جنوب شرقي تركيا والأناضول؟

الوزيرة العراقيّة السابقة باسكال وردا
مسؤولة العلاقات العامة في منظمة حمورابي لحقوق الإنسان

المسيحيون وباقي الأقليات في العراق، الحقوق والحريات

مقدمة

المسيحيون في العراق جزء من مجموعات تسمّى بالأقليات، تشكل مع بقية فئات الشعب نسيج المجتمع العراقي المتنوّع. من بينهم الكلدان، الأشوريون، السريان والأرمن، كما الايزيديون والصابئة المندائيون والشبك.

وللمسيحيّين خصوصية قومية معروفة "بالأشورية-الكلدانية-السريانية"، وهي هوية نهرينية ظهرت واستمرت على أرض بلاد ما بين النهرين منذ آلاف السنين حتى يومنا هذا.

والمسيحيون العراقيّون يعتزّون بجذورهم وتاريخهم العائد إلى الحضارات العريقة للسومريّين والأكاديّين والأشوريّين والبابليّين. وهناك أكثر من دليل على وحدة هذا الإرث، كاللغة والعادات والتقاليد والأعراق المختلفة. والأمثلة متعدّدة، منها إنفرادهم بالتمسّك بالإرث الإجتماعي المعبَّر عنه بتسمية الأجيال باسماء قديمة، قبل وبعد قبولهم البشرى السارة للمسيحية على يد الرسل الأوائل بقيادة القديس توما الرسول... ومن الأسماء التي تعكس هذه الظاهرة سرجون، أشور وكلدو، اسرحدون، عشتار وشميرام... إلى جانب إطلاق أسماء من العهدين القديم والجديد مثل أشعيا واسحاق وزكريا وسارا ومتى وأيشو...

لكنّ تعلّق المسيحيّين العراقيّين بتراثهم ولغتهم السريانية المتحدرة من الأرامية (التي تحدث بها السيد المسيح) لم يحل دون إنفتاحهم على المجتمعات المحيطة وعلى التراث والثقافة العربية وصولاً إلى الثقافة الغربية.

وفي ختام هذه المقدمة المقتضبة عن مسيحيّي العراق، نشير إلى أن سياسات التغيير الديمغرافي التي مارسها النظام السابق أثّرت عليهم كثيراً؛ فإضافة إلى عمليات الفرز والدمج السكاني القسري، وتفريغ بعض القرى المسيحية في الشمال من سكانها، تحت عدة أعذار أمنية وعسكرية، جاءت التعاميم الرسمية الصادرة عن السلطات يومها لتفرض على القوميات من بين هذه الأقليات التعريب القسري. (تعاميم إلى المستشفيات والدوائر تفرض تغيير كل إسم مولود عراقي ليس له مدلولٌ عربيّ.) وهذه الممارسات خير دليل على إنعدام الحريات الدينية والشخصية بالمفهوم العالمي المتعارف عليه.

معاناة المسيحيّين العراقيّين عبر التاريخ وفي ظل الأحداث الأخيرة

تعرّض المسيحيون في العراق للكثير عبر التاريخ، حيث أخمد صوتهم منذ سقوط نينوى وبعد القضاء على يقظة الإحساس القومي في مذابح سميل وصواريا عامي ١٩٣٣ و١٩٦٩. كذلك في عهد النظام البائد حيث شملت عمليات الأنفال السيئة الصيت المئات من القرى المسيحية. وحالياً تكررت المسألة على يد الإرهاب والعصابات المسلحة المنفلتة والخارجين عن القانون حيث يتم إستخدام الدين الإسلامي لتبرير الأعمال الإجرامية التي كلفت المئات من حياة الأبرياء في مختلف مناطق بغداد والموصل والبصرة وغيرها. وانتشر القتل على الهوية والتهجير القسري وفرض نمط اللباس والإستيلاء على ممتلكات المسيحيين، معتبرين إياها غنائم يحق جمعها حسب متطلبات الإستسلام بالقوة مثلما وردت في العديد من كتب التهديدات الموجهة إلى المسيحيّين وأيضاً إلى باقي الأقليات غير المسلمة.

وإن الفارق ما بين عملية إستخدام الدين سابقاً وحالياً هو أن الحقب الماضية كانت واضحة وتدعم بقرارات من السلطات العليا لإضطهاد وحذف كل ما ليس مسلماً باعتباره خارجاً عن الشرائع القرآنية. أمّا اليوم فالوضع مختلف جداً والسيناريوهات تتعدّد في ظل الفوضى السياسية حيث لم يعد سهلاً على السلطات الحكومية تحديد من طالت أعمالهم المئات من الكوادر العلمية والدينية من المسيحيّين بشكل خاص. والمؤسف هو أنّ تلك الأحداث كالتي حصلت في الموصل نهاية العام الماضي وكغيرها في الدورة وباقي مناطق بغداد والبصرة، توضع على شماعة الإرهاب بكل سهولة. وبالفعل أعلنت منظمة القاعدة

مسؤوليتها عن إرتكاب عدد من الجرائم وبأيدي عناصر غريبة قدمت من مختلف الدول ونجحت في إغراء عناصر عراقية مقابل أموال زهيدة لجرّهم إلى أعمال إجرامية.

وكما ورد في التقرير الخاص بالمسيحيّين لمنظمة حمورابي لحقوق الإنسان، فإنّ عدد الضحايا المسيحيّين المدنيّين مرتفع نسبياً من بينهم ٧٠٦ ممن لاقوا حتفهم أثناء ممارسة حياتهم اليومية خلال السنوات الخمس الماضية. كما أن ٥٤٪ من الضحايا هم من بغداد التي كانت تحوي أكثر من نصف مليون مسيحي قبل أحداث ٢٠٠٣. ونسبة ٢٧٪ من العدد الإجمالي للقتلى كانوا من سكان الموصل.

كما بلغت نسبة الضحايا ٣٪ في كل من كركوك والبصرة وصلاح الدين و١٪ في ديالى و٦٪ توزّعت على باقي المحافظات. ولقد أوضحت المنظمة في تقريرها الأخير هذه الإحصاءات بمخططات تبيّن أن نسبة ٩٤٪ من الضحايا تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ سنة، فيما تشكّل نسبة الأطفال ٤٪ والشيوخ ٢٪ وأن نسبة الكفاءات ما بين طبيب ومهندس وقاضٍ وأستاذ جامعي وصيدلي وباحث وسواهم بلغت ١٦٪، بينما كانت نسبة النساء ١٣٪، ورجال الدين ٢٪، كما رصدت المنظمة ١٧٠ حالة خطف وإختفاء طالت مدنيّين ورجال دين مسيحيّين تمَّ الإفراج عن قسم منهم مقابل فدية، وقتل البعض الآخر على الرغم من دفعه الفدية.

لكنّ عدد المختطفين الذي سجلته منظمة حمورابي لا يشكّل سوى ١٠٪ من مجموع حالات الإختطاف التي تعرّض لها المسيحيون خلال الأعوام الخمسة الماضية، حيث لم تستطع المنظمة توثيق جميع حالات الإختطاف وكذلك حالات التهديد لكثرتها من ناحية ولتخوّف الضحايا من إعلام المنظمة أو الأفصاح عما تعرّضوا له تجنباً لمزيد من العنف ضدهم. لكن منظمة حمورابي قدمت طلباً رسمياً إلى الحكومة والجهات المعنية لإتخاذ موقف رسمي ومحاسبة مرتكبي جرائم القتل والتهجير ومن وراء هذه المخططات في الموصل وغيرها من المناطق.

تغييب حقوق المسيحيّين «وتقزيم» وجودهم في العراق

تظهر إحصائيات منظّمة حمورابي في ٢٠٠٨ انخفاض مستوى العنف تجاه

المسيحيّين في بغداد إلى حدّ كبير قياساً بعام ٢٠٠٧ الذي كان قد انطوى على انتهاكات خطيرة شملت ممارسات الإكراه الديني وتهديدات بالقتل والتهجير والتي كانت سبباً للنزوح بأعداد كبيرة إلى أماكن أكثر أماناً في بغداد أو إلى المحافظات الأخرى والخارج. كما تم توثيق الحملات الإرهابية المختلفة ضد أكثر من ٤٢ كنيسة وديراً من قبل مسلّحين أو هجمات بسيارات مفخّخة أو عن طريق عبوات ناسفة.

لكن، إذا عدنا قليلاً إلى الثمانينات نرى أن المسيحيّين كانوا يومها أيضاً من الضحايا غير المسموع صوتهم، سواء في عملية الأنفال أو سجون النظام حيث نفذت أحكام الإعدام بعدد من الشباب المسيحي.

والمؤسف هو أن الدفاع عن أبسط الحقوق الإنسانية للمسيحيّين العراقيّين مثل إحتفاظهم بأرضهم وممتلكاتهم، لا يلقى الدعم الجديّ من أية جهة دولية أو إقليمية. لأنهم من دون شكّ يعتبرون بان المسيحيّين لا يمثلون نفعاً كميّاً للتأثير على المعادلات السياسية. وعلى المستوى الوطني، حتى صراخ آلامهم يُخمد بطرق فنّية لا يتصوّرها الذهن عبر سياسات التعتيم الإعلامي وتفكيك الصّف والتفريق مقابل أموال وإغراءات متنوّعة تصبح شروطاً أساسية في تمييع القضايا واندثار طابعها الحقوقي، لا بل في بعض الأحيان جعل المراجع الدينية يرشدون المدنيّين بأن "ما الفائدة من المطالبة بالحقّ لإحقاقه"!

ومن بين الأسباب التي تزيد من تعقيد الوضع وتجعل العالم بعيداً عن تلك المعاناة أسباب ذاتية من داخل الصف المسيحي: ضعف التنظيم السياسي وتفكّكه وصعوبة الإنسجام بين مختلف رؤساء الطوائف المسيحية، ما ينعكس سلباً على باقي المستويات ويسبّب إستحالة تحقيق خطاب موحّد.

وكي لا نتوقّف عند التعقيد الموجود في الوضع العراقي بشكل عام والمسيحي بشكل خاص نستطيع أن نختصر بالقول أن هذا الوضع ليس وليد اليوم بل يتجذّر في التاريخ البعيد، وقد ازداد سوءاً عبر حقبة التاريخ العراقي المعاصر وصولاً حتى أيامنا هذه في ظل الحكومات المتتالية. وهذا ليس إلاّ امتداداً للماضي حيث العمل بالطابع الشمولي لا يزال سارياً عبر ممارسات عدد من الساسة العراقيّين الحاليّين.

والمسيحيّون في العراق يتميّزون عن باقي الأطراف، كونهم لم يحاربوا أحداً في سبيل

السلطة ولا حتى في سبيل الله، كما ليس لأجل أقل ما يمكن من حقوقهم الأساسية سواء على المستوى الإنساني أو الإجتماعي أو الحقوق المدنية والسياسية.

جزاء ذلك كان شرعنة تقزيم وجودهم "بالكوتا"، وبنقض المادة ٥٠ من قانون أنتخابات مجالس المحافظات. وكانت النتيجة خيبة أمل جديدة بسبب الأستصغار بقيمة هذا الوجود، واعتباره رقمياً لتقليله إلى أقلّ من رمزي.

هذا هو مصير أحد أكثر المكونات العراقية أصالة. يعطى له حصة زهيدة مقارنة بحصص المكونات التي لا تملك نفس مقومات الوجود لا على المستوى الكمي ولا النوعي. لكن مع هذا، فقد غضّ الأطراف السياسية النظر عن التأثير المبين الذي يخلّفه غياب المسيحيّين في بغداد والموصل ومناطق إقليم كردستان. والخاسر الكبير في جميع الأحوال هو الشعب العراقي برمته.

في الخلاصة، لقد خرجنا من سوء الدكتاتورية إلى فوضى الأحزاب السياسية والمحاصصة الطائفية. هذه الحقيقة هي الواقع المسيطر، ليس على العملية السياسية برّمتها، بل وحتى على الدستور الجديد غير المنجَز إلى هذه اللحظة كونه لا يزال قيد التعديل لأنّه يحتوي على الكثير من المساومات السياسية بعيداً عن المبادىء الأساسية التي تتّصف بروح القانون الأساسي أي القانون الدستوري الذي من المفروض ترجمته على أرض الواقع، عبر قوانين تطبيقية وخطوات ملموسة.

لمحة عن أوضاع باقي الأقليات

ينطبق ما ذكِر في العرض السابق على عدد آخر من الفئات العراقية القليلة العدد مثل:

١- الإيزيديون

هم أتباع ديانة قديمة لعبادة الخير وخشية الشرّ، وهم الذين تمّ استهدافهم جماعياً ولأكثر من مرة في مناطق سهل نينوى من قبل مسلحين حيث وصل عدد القتلى في مدينة السنجار إلى أكثر من ٨٠٠ شخص بتفجير سيارات نقل النفط في آب ٢٠٠٧. ولعمق الخوف الذي دخل قلوب وجهاء ومنظمات الإيزيديين، هذه الفئة العريقة المسالمة، رفضوا التعبير واستنكار الهجمات عليهم في الإعلام. مع أنهم لا يمثلون أي تهديد لأية جهة، كونهم

يعيشون منطوين إجتماعياً فيما بينهم ويكسبون من العمل الزراعي في مناطقهم الريفية القريبة من الموصل والمناطق الجبلية على الحدود السورية.

ولاحقاً، قامت بعض الأحزاب السياسية في المنطقة بممارسة ضغوطات مختلفة لإرغام الإيزيديين على الولاء لهم سياسياً وعرقياً، من بينها الأحزاب الكردية المتنفذة. لكنّ التوق إلى الحرية والإعتزاز بالنفس دفع مجموعات كبيرة من أبناء هذا المكوّن المنسي إلى تنظيم نفسهم في حركة سياسية مصلحة، استطاعوا من خلالها الترشح بشكل مستقل إلى الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥، حيث حصلوا على مقعد واحد باسم قائمة حركة الإصلاح الإيزيدية. كما دخلت نفس القائمة الإنتخابات الأخيرة لمجالس المحافظات وحصلت على مقعد واحد.

أخيراً، يمكن تقدير عدد الإيزيديّين في العراق حالياً بأقل من نصف المليون إذ إنّهم بدأوا منذ التسعينات بالهجرة، فازدادت أعداد من ترك العراق من بينهم، خاصة بعد أحداث سنجار في شهر آب عام ٢٠٠٧.

٢- الصابئة المندائيون

هم أتباع مار يوحنا المعمدان. يتمركزون في وسط وجنوب العراق بالقرب من الأهوار وعلى شواطىء الدجلة في بغداد. ويعزى سبب وجودهم قريباً من منابع المياه الغزيرة الجارية، إلى متطلّبات طقوسهم وتقاليدهم الدينية حيث يقومون بتجديد مراسم الإعتماد بين مدّة وأخرى.

يقل عددهم تدريجياً ويخشون الإنقراض بسبب الهجرة المتزايدة وخاصة بعد التعرّض لرموزهم الدينية من قبل مسلّحين مجهولين، كما بين ٢٢/١٠/٢٠٠٣ و١٧/٥/٢٠٠٣ حيث قتل ٣٠٤ أشخاص واختطف ١١٨ آخرين بسبب الإختلاف الديني والقومي والثقافي أو بسبب ثرواتهم كونهم يعدّون من محترفي صناعة وتجارة مادة الذهب.

٣- الشبك

عشائر عراقية يسكنون مناطق سهل نينوى والموصل، وهم من الشيعة. يصل عددهم إلى ما يقارب ال ٥٠٠ ألف نسمة، وهم من أصول مختلطة (فرس وقوميات أخرى) ومنهم

من يعتبر نفسه كردي الأصل، لكن أكثريتهم تمسّكوا بالهوية الشبكية. استهدفت هذه المجموعات من قبل مسلحين بسبب خصوصيتهم القومية. وهم دخلوا المعارك الإنتخابية فحصلوا على مقعد واحد "لقائمة الشبك المتّحدين."

آفاق الحل وتوقّعات للمرحلة القادمة

بعد أن حذفت المادة ٤٤ من المسودة الأخيرة للدستور الجديد والمتضمنّة الحقوق والحريات الواردة في نصوص الإعلانات والإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إزدادت مخاوف الفئات القليلة العدد من إحتمال عودة الأساليب والممارسات التي كانت سائدة إبان حكم نظام البعث. ولقد استمرّت هذه المخاوف بالرغم من أن المنظمّة الدولية قد ألزمت الدول المعنيّة بالأقليات احترام الحق في التنوّع الإثني والديني من خلال مؤتمر فيينّا (١٩٩٣) الخاص بحقوق الأقليات، وكذلك في النصوص الخاصة بالشعوب الأصيلة، حيث ورد ضرورة حمايتهم وتعزيز ارثهم والمحافظة على خصوصيّتهم ومساعدتهم على المشاركة الفعالة في خدمة بلدانهم.

وبالعودة إلى واقع الأقليات في العراق، فلقد قدّرت إحصاءات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧، نسبة المهجرين العراقيّين المسيحيّين بـ "٤٠٪" من مجمل النازحين، حيث عبّر السكرتير العام للمفوضيّة عن قلقه لهذا الوضع.

من ناحية أخرى، وعلى أثر إلغاء قانون إنتخابات مجالس المحافظات (الذي كان قد طرح في المادة خمسين تخصيص ثلاثة مقاعد للمسيحيّين في مناطق تمركزهم مثل بغداد والموصل)، لم يكن تحرّك ممثل الأمم المتحدة كافياً، حيث لم يدافع بشكل قوي عن حق المسيحيّين في هذه المقاعد، فسهّل بذلك سياسة المجموعات الكبرى التي وضعت مكاسبها السياسية عبر قوائم كبيرة تحمي حقها على حساب الشعوب الصغيرة. علماً أن عدداً لا يستهان به من الكتل النيابية العراقية قد أبدى موافقته على التعديل، والبعض الآخر أبدى أسفه وندمه على ما حصل معتبرين أنّه غبن واضح بحق المسيحيّين، يجب تصحيحه. وبنتيجة عدم إصرار ممثل الأمم المتحدة على فرض روحية المواثيق الدولية من ناحية تمثيل الأقليات في العراق، ازداد الإحباط لدى الأقليات، وتمثّلت خيبة الأمل الأخيرة بنسبة مشاركة المسيحيّين في الإنتخابات الأخيرة في سهل نينوى (٣٠٪ فقط).

والواقع أنه في ظل الإحتقان الطائفي وبالرغم من التحسّن الأمني، لا يزال الأمر المتعلّق بحقوق الأقليات مرهوناً بمدى تحقيق سيادة القانون في العراق. والمشكلة الرئيسية في هذا المجال تكمن في أداء المجموعات السياسية التي لا تزال بعيدة عن العمل المؤسساتي في التشريع والإدارة.

د. محمد السماك
أمين عام اللجنة الوطنية الاسلامية - المسيحية للحوار

مقومات الوجود المسيحي في العراق، دور المسلمين في حماية الوجود المسيحي في العراق

ليس في طرح هذا الموضوع أو الحديث فيه ما يسرّ. فالموضوع من حيث الشكل يشير إلى مدى تدهور العلاقات الطائفية في العراق خاصة، وحتى في بعض الدول العربية الأخرى. أمّا من حيث الأساس، فانه يعكس صورة حالكة السواد عن نتائج وتداعيات هذا التدهور. إنّ مجرد الحديث عن دور المسلمين في حماية المسيحيين في العراق مثير للقلق، وذلك لأسباب عديدة:

أوّلاً: لأن حماية المسيحيين، وحماية المسلمين سواء بسواء، يوفرها أو يجب أن يوفرها القانون من حيث هو رمز لسلطة الدولة. ويوفرها العيش المشترك من حيث هو رمز للارادة الوطنية. وتوفرها المواطنة من حيث هي تجسيد للتكامل بين سلطة الدولة والارادة الوطنية. ولكن، في غياب القانون الذي يساوي بين المواطنين أو تغييبه، وفي غياب الارادة الوطنية أو تغييبها، ومع انتهاك الحقوق المقدسة للمواطنة، لا يستطيع أحد أن يحمي أحداً.

ثانياً: ما كان يجوز أن يُسمح للوضع في العراق أن يتدهور طائفياً حتى يجد المسيحيون العراقيون أنفسهم بحاجة إلى التفكير بدور المسلمين في حمايتهم، وهو تفكير يعكس حالة متقدمة من اللاثقة بالمصادر الشرعية المسؤولة عن توفير هذه الحماية لهم. أمّا وقد وقع هذا التدهور فإنّ تداعياته الخطيرة تنزل بالجميع. لقد علّمتنا التجربة المرة في لبنان أنّ نيران الفتنة عندما تنشب في أي بيت لا تستثني غرفة دون أخرى. إنّها تلتهم الأخضر واليابس دون تفريق ولا تمييز. ولقد رأينا هذه التجربة تتكرر بضراوة أكثر في يوغسلافيا السابقة، حيث أصبحت كل غرفة من البيت اليوغسلافي وطناً ودولة.

ثالثاً: إنّ طلب الحماية، أو مجرد الشعور بحاجة إلى الحماية يعكس حالة من فقدان الأمل في الدولة وفي قدرتها بل وفي إرادتها على توفير الحماية التي هي حق لكل مواطن بصرف النظر عن دينه أو عنصره. وهو ما يجعل من مساحة الوطن غابة لا يأمن فيها احد إلى أحد. ولا يثق فيها أحد بأحد.

رابعاً: إذا تلكأ المسلمون العراقيون في توفير الحماية المطلوبة، أو اذا عَجزوا أو عُجّزوا عن توفيرها لسبب أو لآخر، ماذا يفعل مسيحيو العراق؟ هل يطلبونها من جهة أخرى؟ وماذا تكون النتيجة؟ أم إنهم يتخلّون عن وطن آبائهم وأجدادهم ويلجأون إلى دول تقبل بهم وبمسيحيتهم؟... وماذا يفعل المسلمون الذين يشكلون مع المسيحيين أساس الدولة وهويتها إذا تصدّع هيكل المجتمع وانهار فوق رؤوسهم جميعاً؟

هذا في الشكل، أمّا من حيث الأساس فان الأمر أدعى للشعور بالألم. ذلك انّه ما كان للمسيحيين في العراق أن يحتاجوا أو أن يفكروا بطلب حماية شركائهم في الوطن من المسلمين، لو أنّ المسلمين العراقيين الذين انتهكوا حقوق المسيحيّين أو قصرّوا في الدفاع عنها – وهم قلّة صغيرة على أي حال – عرفوا واحترموا والتزموا بالنصوص الشرعية الاسلامية التي تحكم علاقاتهم بالمسيحيين. فرسول الله محمد صلى الله عليه وسلم أرسى موقفاً مبدئياً ألزم به المسلمين جميعاً في عهده، وحتى قيام الساعة. ففي مطلع الدعوة الاسلامية وقيام نواة دولتها الأولى في المدينة المنورة وجّه الرسول إلى مسيحيي نجران (في اليمن) – الذين استقبلهم في بيته وأحسَنَ وفادتهم وحاورهم كمسيحيين، وودّعهم كمسيحيين – وجّه إليهم رسالة قال فيها: "ولنجران وحاشيتها، جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأنفسهم وملّتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير. لا يغيّر أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته".

ولتعميم هذا العهد النبوي، جاء في كتاب آخر له: "هذا كتاب أمان من الله ورسوله، للذين أوتوا الكتاب من النصارى، مَن كان منهم على دين نجران، أو على شيء من نِحَل النصرانية، كتبه لهم محمد بن عبد الله، رسول الله الى الناس كافة ؛ ذمّةً لهم من الله ورسوله، وعهداً عِهده الى المسلمين من بعده. عليهم ان يَعوه ويعرفوه ويؤمنوا به ويحفظوه لهم، ليس

لأحد من الولاة، ولا لذي شيعة من السلطان وغيره نقضه، ولا تعدّيه إلى غيره، ولا حمل مؤونة من المؤمنين، سوى الشروط المشروطة في هذا الكتاب. فمن حفظه ورعاه ووفى بما فيه، فهو على العهد المستقيم والوفاء بذمة رسول الله. ومن نكثه وخالفه، الى غيره وبدّله فعليه وزره ؛ وقد خان أمان الله، ونكث عهده وعصاه، وخالف رسوله، وهو عند الله من الكاذبين. لأن الذمة واجبة في دين الله المفترض، وعهده المؤكد. فمن لم يرعَ خالف حرمها. ومن خالف حرمها فلا أمانة له، وبرئ الله منه، وصالحُ المؤمنين".

بل إن النبي محمد ﷺ ذهب إلى أبعد من ذلك في رسالته، حيث تعهد في نصّ رسالته النبوية "أن أحمي جانبهم – أي النصارى – وأذبّ عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم ومواضع الرهبان ومواطن السياح، حيث كانوا من جبل أو وادٍ أو مغار أو عمران أو سهل أو رمل. وأن أحرس دينهم وملّتهم أين كانوا ؛ مِن بَرٍّ أو بحر، شرقاً وغرباً، بما أحفظ به نفسي وخاصتي، وأهل الاسلام من ملّتي وأن أدخلهم في ذمتي وميثاقي وأماني، من كل أذى ومكروه أو مؤونة أو تبعة. وأن أكون من ورائهم، ذاباً عنهم كل عدو يريدني وإياهم بسوء، بنفسي وأعواني وأتباعي وأهل ملّتي. وأنا ذو السلطنة عليهم، ولذلك يجب عليّ رعايتهم وحفظهم من كل مكروه. ولا يصل ذلك إليهم حتى يصل إليّ وأصحابي الذابّين عن بيضة الاسلام معي. وأن أعزل عنهم الأذى في المؤن التي حملها أهل الجهاد من الغارة والخراج، الا ما طابت به أنفسهم. وليس عليهم إجبار ولا إكراه على شيء من ذلك، ولا تغيير أسقف عن أسقفيته، ولا راهب عن رهبانيته، ولا سائح عن سياحته، ولا هدم بيت من بيوت بيعهم، ولا إدخال شيء من بنائهم في شيء من أبنية المساجد، ولا منازل المسلمين. فمن فعل ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله وحالَ عن ذمة الله. وأن لا يحمل الرهبان والأساقفة، ولا من تعبّد منهم، أو لبس الصوف، أو توحّد في الجبال والمواضع المعتزلة عن الأمصار شيئاً من الجزية أو الخراج...

ولا يُجبر أحد ممن كان على ملّة النصرانية كرهاً على الاسلام. "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن". ويُخفض لهم جناح الرحمة ويُكفّ عنهم أذى المكروه حيث كانوا، وأين كانوا من البلاد.

وإن أجرم أحدّ من النصارى أو جُني جنايةً، فعلى المسلمين نصره والمنع والذبّ عنه

والغرم عن جريرته، والدخول في الصلح بينه وبين من جنى عليه. فإما مُنَّ عليه، أو يفادي به. ولا يرفضوا ولا يخذلوا ولا يتركوا هملاً، لأني أعطيتهم عهد الله على ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. وعلى المسلمين ما عليهم بالعهد الذي استوجبوا حق الذمام، والذبّ عن الحرمة، واستوجبوا أن يذبّ عنهم كل مكروه، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم، وفيما عليهم...

ولهم إن احتاجوا في مرمّة بِيَعهم وصوامعهم، أو شيء من مصالح أمورهم ودينهم، إلى رفد من المسلمين وتقوية لهم على مرمّتها، أن يُرفدوا على ذلك ويعاونوا، ولا يكون ذلك ديناً عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم ووفاءً بعهد رسول الله موهبة لهم ومنّة لله ورسوله عليهم".

لن أفيض أكثر في الحديث عن هذا الموقف الديني المبدأي الشرعي التأسيسي لعلاقات المسلمين بالمسيحيين. وهو موقف التزم به الخلفاء الراشدون من بعده، ولعل من أشهر المواثيق التي تؤكد هذا الالتزام، العهدة العمرية لمسيحيي القدس.

من أجل ذلك، فان أي سلوك يناقض هذا الموقف هو مناقض للاسلام شرعة ومنهاجاً.

من أجل ذلك ما كان مسيحيو العراق يحتاجون إلى ما هو أكثر من التزام المسلمين بوصية نبيهم حتى يطمئنوا الى العيش المشترك معهم بمحبة وثقة وأمان...

غير أنّ الواقع مع الأسف الشديد هو أنّ المسلمين في العراق (و في غيره) حتى يكونوا قادرين على حماية المسيحيين أو على توفير الضمانات اللازمة لهم أمناً وسلاماً وحقوقاً، يحتاجون إلى تبيّن هذه الثوابت الدينية والى فهم معانيها وفلسفتها. ويحتاجون إلى أن يدركوا أنّ انتهاك هذه الثوابت على يد بعضهم أو قلة قليلة منهم بما يسيء - مجرد الاساءة - إلى المسيحيين هو انتهاك لعهد قطعه رسول الله لهم على نفسه، وألزم به المؤمنين به حتى قيام الساعة.

ثم إنّه إضافة إلى هذه الثوابت الدينية هناك موقف إسلامي عامّ يتمثل في حديث للنبي محمد (صلعم). فقد سُئل: مَن هو المسلم، فأجاب "المسلم من سَلِمَ الناسُ (أي كل الناس بصرف النظر عن دينهم أو لونهم أو عنصرهم أو ثقافتهم) من يده ولسانه". فلا أذيّة بعملٍ

(باليد) ولا أذيّة بكلمةٍ (باللسان). إنّ ما يحتاج اليه المسيحيون في العراق هو أن يكون المسلمون أوفياء لدينهم ولتعاليم الرسول الذي آمنوا به واتبعوا دعوته. ذلك أنّ التشريعات النبوية هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للشريعة الاسلامية الملزمة للمسلمين جميعاً.

من هنا أهمية المبادرات الحوارية الاسلامية المسيحية، سواء تلك التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، أو مبادرة كلمة سواء التي أطلقها من عمّان ١٣٨ عالِماً مسلماً لفتح صفحة جديدة من المحبة مع المسيحيين. إنّ مثل هذه المبادرات الإيجابية تحتاج الى ترجمة عملية على الأرض من خلال: أوّلاً استلهام وصايا النبي الخاصة بالمسيحيين والعمل بها؛ وثانياً من خلال احترام حقوق المواطنة وتوفير الأمن والسلام والاطمئنان لهم جميعاً.

هذا من الناحية الدينية، أمّا من الناحية الوطنية والانسانية التي تجمع المسلمين والمسيحيين معاً تحت مظلة الوطن الواحد والمصير الواحد وفي اطار المساواة في الحقوق والواجبات، فالحديث يطول. ولكن أكتفي بالاشارة إلى ما يلي:

أولاً: إنّ حماية الوجود المسيحي في العراق - كما في أي دولة عربية أخرى - هو أمر ضروري للعراق - ولكل دولة عربية أخرى. فهو ضروري ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وبالتالي هو ضروري حضارياً.

ثانياً: ان الوجود المسيحي في الشرق عامة يقدّم في حدّ ذاته دليلاً على سماحة الاسلام (وليس على تسامحه)، وترجمة عملية لما يقول به من أن ديانتي أهل الكتاب المسيحية واليهودية هما ديانتان سماويتان لا يكتمل إيمان المسلم بل لا يكون أساساً من دون التصديق والإيمان بهما.

ثالثاً: إنّ تمتع المسيحيين في العراق وفي سائر الدول العربية الأخرى بحقوقهم الوطنية الكاملة وبحرياتهم الدينية الكاملة يوجه رسالة الى العالم الغربي بأن الاسلام ليس رافضاً للآخر، بل على العكس انه متعايش معه ومتكامل به. ومن شأن ذلك أن يمكّن المسيحيين المشرقيين من أن يكونوا شهوداً على العيش المشترك، ممّا يرفع الغبن عن المسلمين في بعض المجتمعات الغربية التي تنتهك بعض حقوقهم، ويسفه سوء الظن بهم.

ولذلك، فانّ للمسلمين مصلحة مباشرة وطنية ودينية في الدفاع عن حقوق المسيحيين في الشرق، إضافة إلى أنّ ذلك هو كما بيّنا واجب ديني إسلامي وواجب وطني وقومي.

من هنا فانّ المسلمين باحترام حقوق المسيحيين المشرقيين وفي الدفاع عن وجودهم وعن دورهم إنما يدافعون عن أنفسهم وجوداً ودوراً، ويحققون لأنفسهم مصلحة ذاتية في الدنيا ورضى الله ونبيه في الدنيا والآخرة.

****

المرجع: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة - محمد حميد الله دار النفائس - بيروت ١٩٨٧ الصفحات ١٧٦، ١٨١، ١٨٨ و١٨٩.

د. ميشال عوّاد

قضيّة المسيحيّة في العراق جزء من المسألة المسيحيّة في الشّرق، تفاعل مسيحيي الشّرق معها ودور مسيحيّي لبنان

إخوتي،

إن قضيّة مسيحيّي العراق موضوع آنيّ، مؤلم ومعقّد. لن أتطرّق مباشرة لهذه القضيّة لسببَين: الأوّل، لأنّ جميع مداخلات المشتركين في هذا المؤتمر، وهم بالتأكيد أكثر منّي دراية بدقائق هذه القضية، قد تركّزت على أوضاع مسيحيّي العراق ومعاناتهم؛ والثاني، أنّ الموضوع المقترَح عليّ يتمحور حول علاقة هذه القضيّة بالمسألة المسيحيّة في الشّرق، من جهة، وبدور مسيحيّي لبنان من جهة ثانية. فالموضوع، كما ترون، واسع ومتشعّب ولن أستطيع مقاربته إلاّ في خطوطه العريضة وأفكاره العامّة.

هذه المقاربة ستتمّ، كما يقترح عنوان المداخلة، من خلال معالجة ثلاث نقاط:

أوّلاً: "القضيّة المسيحيّة في العراق جزء من المسألة المسيحيّة"، فنشير إلى أهمّ الثّوابت المسيحيّة في هذا الشّرق.

ثانياً: "تفاعل مسيحيّي الشّرق معها"، فنتحدّث عن أهمّ التحدّيات والمخاطر.

ثالثاً: "دور مسيحيّي لبنان"، ونعالجه من خلال محاولة طرح لبعض المواقف- الحلول.

أوّلاً: الثّوابت المسيحيّة في هذا الشّرق

١ - إذا سأل أحدهم ما هي "المسألة المسيحيّة في الشّرق"؟ فالجواب لن يكون بسيطاً ولا سهلاً! خاصّة أنّ هذا السّؤال يُطرَح عامّة في حالات القلق عندما يتعرّض المسيحيّون في

إحدى بقاع هذا الشّرق لهزّة أو هجمة تستهدف كيانهم، ويُتناسى في أوقات الهدوء والاستقرار.

فـ "المسألة المسيحيّة في الشّرق" تحضر بقوّة أثناء المحن والشّدائد، وتستكين أيّام الاسترخاء، ولكأنّ الخطر من الخارج يشدّ إلى التكتّل والمقاومة. وها هي، بالفعل، قضيّة مسيحيّي العراق تُعيد طرح هذه المسألة بقوّة وآنيّة.

٢- أمّا ثوابت هذه المسألة المتجذّرة في تاريخ الوجود المسيحي في هذا الشّرق، فنتوقّف عند ثلاث منها لأنّنا نعتبرها الأهمّ:

أ - تعدّدية الكنائس والجماعات المسيحيّة:

١- حتّى ما قبل الفتح الإسلامي، أيّام كان المسيحيّون أكثرية في هذا الشّرق، تفرّقوا لاهوتياً ومن ثمّ إجتماعياً فتصارعوا وتقاتلوا في ما بينهم، وهجّروا بعضهم بعضاً. وهذا ما أدّى بهم لأن يصبحوا لاحقاً أقليّات لا دور يُذكَر لها، تتبع كلٌّ منها للسّلطة التي تعتبرها الضّامن لها والمحامي عنها في وجه الأقليّات المسيحيّة الأخرى.

٢- أقليّات متصارعة وإنّما غالباً مضطّهَدة، أو أقلّه مهمَّشة وخاضعة. مع أنّ بعضها، عبر تاريخه، حاول أن يغيّر هذا الوضع أو حتّى يقاومه.

٣- أقليّات تطوّرت باستقلالية بعضها عن البعض الآخر لتتحوّل، مع الوقت، إلى مجموعات وطوائف وكنائس متنوّعة وقائمة بذاتها، فأنشأت لها سلطة خاصّة، وهيكلية خاصّة، وتشريعات كنسية ومحاكم خاصّة...

ب - تلازم الدّيني والزمني:

حتّى وإن ميّزت التّعاليم الإنجيليّة والمسيحيّة بين الدّيني والزمني بالمطلق، فإن واقع الجماعات المسيحيّة لا يدلّ على قيام فصل بالفعل بينهما، خاصّة أنّ ممارسات السّلطات الحاكمة المسلمة لا تُقيم أيّ فصل بين الدّيني والزمني؛ فتعاملت غالباً، إن لم نقل دوماً، مع السّلطة الكنسية على أنّها الممثّل الشّرعيّ المسؤول دينيّاً وزمنيّاً عن أبناء كنيسته وطائفته.

ولقد اتّخذ هذا التّعامل صفة الشّرائع والقوانين، وأهمّها: "نظام أهل الذّمة" منذ بداية

الإسلام، والذي سيبقى ساري المفعول إلى أيّام السّلطنة العثمانيّة ليحلّ محلّه "نظام الملّة" حيث عومل رؤساء الكنائس، أي البطاركة أساساً، على أنّهم رؤساء روحيّون وزمنيّون لـ "مللهم". ولقد ثبّت "الخطّ الهمايوني" سنة ١٨٧٦ هذا الوضع، مع تعديل بسيط أشرك فيه العلمانيين في بعضٍ من سلطة الرؤساء الدينيّين الزمنية.

ج - كنائس تنتمي إلى محيطها العربي إنّما منفتحة على العالم:

١- كلّ كنيسة حاولت، طوال تاريخها، أن تُبقي على جذورها وانتمائها وترسّخهما أكثر في محيطها، فكانت لها إسهامات كبيرة وهامّة في تطوير الحضارة العربية وتقويتها، قديماً من خلال التّرجمات والتأليف والعلماء المسيحيّين، وحديثاً، خاصّة، أثناء عصر النّهضة وبعدها؛ حتّى أنّ بعضاً من هذه الكنائس تبنّى مواقف عنيفة جدّاً، في بعض الفترات، في وجه الحضارات والثقافات والمجتمعات غير العربية.

٢- لكنّ السعي لترسيخ الانتماء لم يمنع هذه الكنائس، كلاًّ على طريقتها، من أن تنفتح على ثقافات أخرى تغرف منها لترفد الثقافة العربية بالمستجدّات فتُغنيها وتساعد في تطوّرها. لقد حاول بعض المسيحيّين لا أن يرسّخ انتماءه إلى محيطه فحسب، بل أن يكون رائداً فيه.

نكتفي بهذه الثّوابت لضيق الوقت، ولأنّنا نعتبرها الأهمّ، فننتقل للإشارة إلى أهمّ التّحديات التي يواجهها حالياً المسيحيّون في هذا الشّرق.

ثانياً: التحدّيات والمخاطر

إنّ مسيحيّي العراق، كما مسيحيّو الشّرق الآخرون ومسيحيّو لبنان، يتفاعلون في ما بينهم ومع مجتمعات محيطهم من خلال ما تمرّ به هذه المجتمعات وهذا المحيط من أوضاع وتعيشه من مشاكل.

١- إنّ واقع المجتمعات في الشّرق عامّة، بمعنى المعطيات والأوضاع والمشاكل البنيويّة المشتركة، تشكّل تحدّيات كبيرة للمسيحيّين، عليهم أن يتعاملوا معها:

أ - التمييز بين النّاس أدياناً وطبقاتٍ وفئات، والذي يؤدّي إلى تمييز في النّظرة إلى

LAU beirut campus
Riyad Nassar Library

الإنسان وإلى حقوقه الأساسية. يُضاف إلى ذلك سلطةٌ فوقية، وإن اعتمدت نظريّاً أحياناً الأنظمة الدّيموقراطية، فهي تعتبر هذه السّلطةَ عطيّةً مباشرة من الله وليست وكالة ممنوحة من الشّعب، فتمارسها على أنّها ملك خاصّ بها. يستتبع هذا أنّ الحرّيات العامّة للفرد وحقوق الإنسان، وإن اعترِف بها قانوناً، ليست محترَمة تطبيقاً وعملاً بشكل مقبول. من هنا التحدّي الأوّل الذي يواجهه المسيحيّون: إحترام كرامة الإنسان والمساواة بين الجميع.

ب – يقظة أصولية وتطرّف ديني إيديولوجي عند فئات عديدة، يصل، أحياناً، إلى الاضطّهاد المباشر (كما هو حاصل في العراق الآن)، وحدوده الدنيا تقف عند التمييز في حقّ المشاركة في الحياة العامّة (كما هي الحال في بعض الدّول العربية). وهذا هو التحدّي الثّاني إنحسار الوجود المسيحي وهجرة المسيحيّين ونزوحهم.

ج – الدّعوات الوحدوية، التي يعمل كثيرون من المفكّرين المسلمين على نشرها اليوم والتي تقوم على التّفريق بين الإسلام كدين والإسلام كحضارة: الأوّل للمسلمين، والثانية للمسلمين ولغيرهم، بمعنى عدم الاقرار بوجود أيّة حضارة غير إسلامية في هذا المحيط العربي يُمكن الإنتماء إليها.

ومعلوم أنّ الدّعوات الوحدوية أخذت تجذب عقولاً مسيحيّة عانت من نِزاعات بدون آفاق للحلول، فاعتقد أصحابها بأنّ من شأن دعوات وحدوية كهذه، إذا تبنّوها وعملوا على تعميمها، الإسهام في حلّ الأزمات المزمنة. وهنا يكمن التحدّي الثّالث: إنّه خطر تعميم نوع جديد من الفكر الذمّي عند المسيحيّين، أو "النيوذميّة".

د – الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والتخلّف على معظم المستويات: كثرة الأميّة، كثرة الفقر، كثرة البطالة وقلّة الإنتاج، تخلّف علمي وتكنولوجي، نزوح نحو المدن مع ما يولّده من تغييرات في البنى الاجتماعية الأساسية: العمل، السكن، المؤسّسات الاجتماعية... وهنا يأتي التحدّي الرابع: الدّخول في التنمية والعدالة الاجتماعية.

Riyad Nassar Library

هـ – كما أنّ هذه المجتمعات معرّضة حالياً لكافّة أنواع التأثيرات والتغيّرات المستجدّة. إنّها مجتمعات تتأرجح بين التّقليد والحداثة، وتعاني مشكلة كبيرة مع العولمة فلا تستطيع أن تتقبّلها بسهولة، ولا هي قادرة على الوقوف بوجهها وردّ تأثيراتها عنها. وغالباً ما تكون هذه التأثيرات سلبية بما تقدّمه من قيم وأنماط عيش تصيب كافّة مكوّنات المجتمع: العائلة، والشّباب، والقيم، والعلاقات الاجتماعية. وهنا التحدّي الخامس: الولوج إلى الحداثة.

هذه الثّوابت والتحدّيات كوّنت عند المسيحيّين، خاصّة في غياب رؤية واضحة حولها من قِبَل الكنيسة–السّلطة، موقفاً مزدوجاً ومتناقضاً أحياناً: فمن جهة، فريق من المسيحيّين المتأثّرين بالقيم والمفاهيم الإيديولوجية والسّياسية والثقافية، خاصّة الغربية منها وقد تنشّأوا عليها (مثل الديموقراطية، والعلمانية، وفصل الدّين عن الدولة، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان...)، يرفضون أن تتدخّل الكنيسة بالأمور غير الرّوحية البحتة؛ ومن جهة أخرى، ينتظر مسيحيّون آخرون، وقد يكونون أحياناً هم أنفسهم إنّما في ظروف مختلفة، الكثير من الكنيسة... فهؤلاء يلومون الكنيسة–المؤسّسة على جمودها وتردّدها في لعب دورها الأوّل والتّاريخي في قيادة شعبها وتحمّل المسؤوليات تجاه مشاكله. هذا الدّور الذي يتوافق مع الثّوابت التي أتينا على ذكرها أعلاه، ومع الصّورة المرتسمة في اللاّوعي الجماعي بأنّ الكنيسة هي:

– قوّة روحية ومعنوية، حامية للقيم والأخلاق الدّينية والاجتماعية.

– قوّة سياسية، بمعنى أنّها هي المسؤول عن مصير شعبها عندما يكون مهدّداً في كيانه ووجوده.

– قوّة إقتصادية، لأنّها كنيسة وكيلة، وليست مالكة، على خيرات وأموال منقولة وغير منقولة.

– قوّة إجتماعية، لأنّها كانت، ويجب أن تبقى، في أساس التنمية المسيحية من خلال خدماتها ومؤسّساتها الاجتماعية.

لذلك على الكنيسة أن تتبنّى حلولاً تتناسب مع ثوابت دورها، ومع التحدّيات التي

LAU Beirut campus

يواجهها الوجود المسيحي في هذا الشّرق، على أساس أنّ رسالة الكنيسة وشهادتها تتجذّران في الحقائق الأرضية، كما في الحقائق الرّوحية. هذا الأمر لا يُبعِد الكنيسة عن رسالتها التعليمية والتبشيرية والخلاصية، بل يعمّقها ويرسّخها أكثر فأكثر. فهناك تلازم وتفاعل بين التعليم والعمل، بين "الأمّ والمعلّمة" إذ كلّ تعليم لا يؤدّي إلى العمل هو تعليم عقيم، حتّى المحبّة من دون العمل، كما جاء في الإنجيل، تكون كاذبة وجوفاء.

ثالثاً: المواقف - الحلول

لسنا الآن في صدد إعداد لائحة بالأعمال التي ينبغي القيام بها، وهي طويلة ومعروفة بمعظمها لكثرة ما وردت في الاجتماعات، والنّدوات، والمؤتمرات، وحتّى المجامع الكنسية الخاصّة. بل نريد أن نركّز على مواقف مبدئية وجوهرية لمواجهة التحدّيات الأساسية. فماذا ينتظر مسيحيّو العراق، ومعهم سائر مسيحيّي الشّرق، من كنيستهم اليوم وغداً؟ إنّهم بالطّبع بحاجة آنيّة إلى المساعدات المادّية والاجتماعية من احتضان محبّ، وسكن لائق، وظروف عيش تحترم كرامتهم الإنسانية، خاصّة المحتاجين والضّعفاء والمهجّرين منهم. إنّما ليس هذا هو الأهمّ. الأهمّ هو الاطمئنان إلى وجودهم وإلى مصيرهم في هذه البقعة من العالم. إنّه الأمر الأساس الذي ينتظرون من كنيستهم أن تعمل على تأمينه. فهل تستطيع الكنيسة أن تقوم بهذا العبء؟ السّؤال هنا ليس "إذا كانت تستطيع"، فهذا واجب بل قدر محتّم عليها؛ إنّما السّؤال الحقيقي: كيف تعمل الكنيسة على تحقيق هذا الهدف، وما هي الوسائل المتاحة لها في هذا المجال؟ هذا السّؤال يفترض أن ينصبّ تفكير الكنيسة وأن تتركّز جهودها بجميع هيئاتها وأجهزتها ومنظّماتها ومؤسّساتها، على إيجاد جواب له.

إنّنا لا نملك الجواب الوافي، لكنّنا سنحاول أن نبرز، كإسهام متواضع، بعض المواقف-الحلول التي هي خيارات لا بدّ منها لأيّ برامج عملانية وحلول تفصيلية لمواجهة التحدّيات المصيرية. وهذه المواقف - الحلول تتمحور حول ركيزتَين أساسيّتين:

١- ركيزة تعليمية ومبدئية توضّح فيها الكنيسة لذاتها ولجميع أبنائها، وللمحيط من حولها وللعالم، كما للسّلطات المسؤولة، أنّها ليست "كنيسة صمت وخوف" بل "كنيسة النبوّة والحقيقة والصّوت الصّارخ" التي لا تقبل بأيّ ظلم أو تعدٍّ على كرامة الإنسان وحقوقه؛

وليست أيضاً كنيسة الأقوياء والمتسلّطين بل كنيسة الفقراء والضّعفاء التي لن تهادن من يستقوي عليهم ويستغلّهم مهما علا شأنه. وهنا نستعيد بعض ما جاء في الرّسالة الثّانية لبطاركة الشّرق الكاثوليك (١٩٩٢) حول هذا الأمر: "وعندما لا نكون نوراً وملحاً وخميرة فإنّنا نتحوّل إلى كيان جامد متحجّر يكون عبئاً على نفسه وعلى مجتمعه." ويتابع البطاركة: "تحمل الكلمات الإنجيلية]لا تخف أيّها القطيع الصغير (لوقا ١٢، ١٣)[بشرى سارّة عظيمة للمسيحيّين في الشّرق. وإذا قرأناها في ضوء وضعنا كأقلّيات في مجتمعاتنا، فإنّها تصبح قادرة على أن تحوّل هذا الوضع، من واقع إجتماعي يضغط على نفسيّاتنا ونظرتنا إلى أنفسنا ونظرة الآخرين إلينا، إلى واقع دعوة وشهادة ورسالة نعيشه في فرح الإيمان... "إنّ الكنيسة لا تُقاس بالأرقام والإحصاءات، بل بوعي أبنائها لدعوتهم ورسالتهم". لقد حان الوقت لنستوعب هذا الواقع الكمّي لنحوّله إلى واقع نوعيّ، حيث يحلّ حجم القوّة الرّوحية محلّ الحجم العدديّ. وبذلك نتحرّر من كلّ ما خلّفه وضع الأقليّة في التّاريخ من رواسب نفسية وإجتماعية قاتلة، كتجربة الانكفاء، وعدم الثّقة بالنّفس وبالمجتمع، والتظلّم، والانعزال أو الذوبان."

٢- ركيزة تنظيمية وبنيوية تكون الأداة، التي لا بدّ منها، لكي تتمكّن الكنيسة من تأدية رسالتها وشهادتها. من هنا الضّرورة الملحّة لإنشاء المؤسّسات الحقيقيّة والفعّالة - أي تلك التي تملك السّلطة الحقيقية وتتمتّع بالاستمرارية وتوضع بتصرّفها كافّة الوسائل الضّرورية - على مستوى كنائس الشّرق بجميع مكوّناتها وأطيافها من مقيمين ومغتربين. إنّ العمل على المستوى المسيحيّ الواحد هو السبيل الأوحد لتكون الكنيسة أكثر حضوراً وتأثيراً وفاعلية.

إنّ نجاح مهمّة كهذه يتطلّب أموراً ثلاثة: أوّلاً، تخطّي الأنانيّات والحساسيّات التّاريخية بين الكنائس؛ ثانياً، إشراك العلمانيّين الذين يشكّلون أكثر من ٩٥٪ من جسد الكنيسة إشراكاً فعليّاً ومسؤولاً في كافّة الأعمال وعلى كافّة المستويات؛ وثالثاً، إعتماد الجديّة والاستمرارية والعمل على الأمد الطّويل في تنفيذ الأمور الحيويّة.

ما نُعلنه الآن ليس جديداً أو غريباً عن فكر الكنيسة. فلقد توقّف عنده البطاركة الكاثوليك في رسالتهم التي ذكرناها، فيتساءلون: "كيف يمكن أن نحوّل التعدّدية من ذريعة

Riyad Nassar Library
LAU Beirut campus

للتّنافر والتّناحر إلى دعوى للتّواصل والتّكامل؟ هل يتغلّب منطق "إمّا أنا وإمّا هو"، أو منطق "أنا وأنت"؟... ذلك هو السّؤال. فيقترحون في موضع آخر: "من أجل ذلك يصبح من الضّروري إنشاء المؤسّسات المناسبة التي تُجسّم التزامنا بالإنسان في منطقتنا...".

في هذا يكمن دور مسيحيّي لبنان الذين حباهم الله نعمة أن تتواجد معظم كنائس الشّرق، إن لم نقل جميعها، على أرضهم من جهة، وأنّهم لا يزالون يتمتّعون بقدر من الحرّية والاستقلالية والحضور الفاعل يمكنّهم من المشاركة في السّلطة وفي اتّخاذ القرارات. قدرهم أن يكونوا الغرسة والخميرة والقلب ليقظة مسيحيّة ونهضة إنسانية كفيلة وحدها بضمان الوجود المسيحي الحرّ في الشّرق.

Riyad Nassar Library

العميد المتقاعد ميشال قس دنو
منسّق أعمال المؤتمر

كلمة الختام

إنهم مسيحيو العراق. هم الذين فاديهم ومخلصهم أوجدهم في قلب العذاب البشري، تحمّلوا كثيراً عبر التاريخ، أما اليوم فلم يعودوا مستعدين أن يعيشوا من جديد غربة داخلية في أوطانهم. ومع استمرار استهدافهم، ضاقت بهم سبل العيش، وأدركوا أن لا مكان لهم في الدولة الجديدة فقرروا الرحيل.

وهذا النزوح بالنسبة لهم ليس ترفاً، بل كأساً مرة، لأن جذورهم في أرض الرافدين عميقة عمق التاريخ... وها هم يقفون اليوم أمام مجهول ينتظرهم، وغربة يدركون مآسيها وأحزانها سلفاً.

خلال الثلاثين سنة الأخيرة غادر العراق أكثر من مليون مسيحي، من بينهم ٤٠٠ ألف منذ العام ٢٠٠٣، وبقي اليوم حوالي ثلاثمائة ألف. وإذا استمر النزف بنفس الوتيرة الحالية، فقد ينتهي هذا الوجود في وقت قياسي، فيضاف جرح إلى جراح المنطقة ونكبة بحجم نكبة فلسطين. ذلك أن زوال الأقليات المسيحية من دول المنطقة يتلاقى مع مشاريع التطهير والفرز الجارية، لتحويل الشرق إلى شرق مظلم.

ونحن أمام خيار من اثنين: إمّا قبول ما يجري والاكتفاء بالتصريحات والتمنيات، وإمّا العمل بجديّة لمنع وقوع الكارثة. إنها مسؤولية الجميع. لا بل إنها الفرصة الأخيرة ولحظة الحقيقة.

إنها لحظة الحقيقة للعالم أوّلاً، كي يدرك أن نكسة إقتصادية وانهيار أسواق المال قد يُعوّض، بينما لا يُعوّض محو صفحات من تاريخ الحضارات، وحذف شعب من خريطة

LAU Beirut campus

وطن. فالتاريخ لا يقبع فقط في الكتب والمتاحف، بل يجسّدُه السكان الأصليون سلالة الحضارات القديمة.

ومعلوم في هذا السياق، أن منظمة الأمم المتحدة تدرك خطورة الوضع، إذ أشارت كل تقارير جمعيات حماية حقوق الإنسان إلى الاعتداءات ضد الأقليات الدينية في العراق، ما يؤدي إلى زوالها في وقت قريب.

وبما أن من صلب مهام الأمم المتحدة المحافظة على الأقليات في بلدانها، وخاصة منها السكان الأصليّون، فإن التحدي المطروح اليوم على المنظمة الدولية وعلى كل دول العالم يكمن في معالجة جديّة وفورية، حتى لو اقتضى الأمر عقد مؤتمرات إقليمية ودولية لإيجاد الحلول لهذه الأزمة. فإن لهذه الشعوب الحقّ بالحياة والعيش بسلام.

وإذا نجحت الأمم المتحدة في معالجة أوضاع هذه الأقليات في مناطق سكنها، وحمايتها، من خلال الحكومة العراقية وبالتعاون معها، فسوف تجعل من هذه البقع المتعددة الثقافات والأديان مثالاً يُحتذى وغنىً للعراق.

هذه هي لحظة الحقيقة للعراق والعراقيين،

ليقرروا إن كانوا فعلاً حريصين على بقاء إخوتهم المسيحيّين معهم. فإن كانوا كذلك، عليهم إقناع المسيحييّن بالبقاء، وتشجيع من هاجر منهم على العودة.

بيد أنّ ما يحصل اليوم هو عكس ذلك. فالمؤشرات كلها سلبية وتدل على عدم الاكتراث لرحيل المسيحييّن. لابل أن محاولات كسب ولائهم شمالاً أو جنوباً من هذا الفريق أو ذاك سيمزّقهم ويشتّتهم.

إن أردتم المحافظة على إخوتكم المسيحييّن أعيدوا لهم الاعتبار، وأبقوا لهم خصوصياتهم. ويبدأ هذا أوّلاً باعادة العمل بالمادة ٥٠ من قانون الانتخاب، ومن ثم الشروع في تنفيذ مشاريع إنمائية في المناطق التي لجأ إليها المسيحيون، تنقذهم من الفقر والعوز.

أمّا بعد، ففي عراق يتّجه بكامله إلى مناطق ومحافظات تُطمئن سكانها عبر أنواع من اللامركزية الإدارية - منصوص عنها في الدستور- قد يكون مفيداً تأمين مشاركة أوسع للسكان المسيحيّين في الوظائف تمكّنهم من إدارة مناطقهم إلى جانب الأقليات الأخرى

Riyad Nassar Library

المتواجدة فيها. وإن هذه المناطق، إن تمّ إنماؤها وضمان استقرارها، تصبح واحة أمان داخل العراق قد تثني البعض عن الهجرة إلى الخارج.

هذه هي لحظة الحقيقة للعرب والمسلمين!

إن مساعي محاربة التطرّف، ومبادرات حوار الأديان، هي خطوات مشكورة، وفي الاتجاه الصحيح. لكنّ الجميع يدرك أنها ليست كافية للتعامل مع الاستحقاقات الداهمة، خصوصاً أن نتائجها متواضعة حتى الآن ولم تترجم على الأرض إحتواءً للأزمات.

وإن أحد هذه الاستحقاقات يكمن في التصدي لإنهاء الوجود المسيحي في العراق. من هنا يبدأ الحفاظ على صورة الشرق المتنوّع. وهذه المعادلة شاملة لا تتجزأ: فإن إنهاء الوجود المسيحي في العراق يؤثر سلباً على كلّ مسيحيّي الشرق، لأن العوامل النفسية والديمغرافية المتعلقة بالوجود المسيحي في بلدان الشرق هي مشتركة ومتداخلة.

لذلك، مطلوب اتخاذ تدابير جدّية وحازمة كمثل الدعوة إلى انعقاد مؤتمر لجامعة الدول العربية بخصوص مسيحيّي العراق، يُصدِر قرارات للحفاظ عليهم في بلدهم ولتسهيل عودة المهجّرين منهم في دول الجوار، مهما كلّف ذلك من تسهيلات وتقديمات. فهذه يجب أن تكون قضية المسلمين كما هي قضية المسيحييّن.

وبصورة أشمل، وفي إطار إثبات حرص المسلمين على بقاء المسيحييّن في الشرق، فإن الحكومات العربية والمسلمة هي أمام تحدٍّ حضاري، ليس فقط في التصدّي لفكر التخوين، ولكن في صياغة مشروع إنساني منفتح يقرّ بالعيش المشترك، بشراكة كاملة، وفي مجتمع يُحترم فيه الاختلاف ويُقبل التمايز.

أخيراً، هذه هي لحظة الحقيقة للمسيحيّين،

نحن المسيحيين لماذا نخجل من إثارة قضية أهلنا في العراق، وقد دعمنا قضايا عربية ومسلمة محقّة في العالم وتعاطفنا معها؟ هكذا هي "المسيحية" تهبّ لكلّ المآسي الإنسانية. فكيف بالحري إذا كان المظلوم والمهدّد مسيحياً تربطنا به صلات ثقافة وتاريخ.

وفي حالة مسيحيّي العراق، فإن القضية محقّة، وإن الدفاع هو عن وجود قد يزول، والتعاطف هو مع مأساة مئات آلاف النازحين في دول اللجوء. ولذلك، تُحتّم المسؤولية

LAU Beirut campus

على كل المرجعيات والمؤسسات المسيحية في الشرق والعالم، توحيد جهودها لمساعدة أخوتهم في العراق والنازحين خارجه.

إن هذا التضامن بين المسيحيّين هو شرط لاستمرارهم وبقائهم في الشرق. كما أن الالتزام بالمصير المشترك يخرجهم من الهموم الصغيرة في بلدانهم، كي يعوا مسألة وجودهم.

ومتى أدركوا أن خلاصهم بيدهم، واعترفوا بمسؤوليتهم عن تراجع المسيحية في الشرق، بفعل ابتعادهم عن أخلاقيات دينهم، سعوا لتجديد مسيحيتهم وإعادة تكوين حضورهم على أسس جديدة ومتينة.

هذا التجدّد يبدأ بعودة المسيحيّين إلى نبع الإيمان الأول، ونبذ الأنانيات ووضع حدّ للتنافس بين المحازبين، وكذلك بين أتباع الكنائس المختلفة. فإن لم يفعلوا، عبثاً يبحثون عن سلام داخلي، أو استقرار خارجي.

في الختام،

إن المأساة حقيقية، وخطر زوال الوجود المسيحي التاريخي جدّي وداهم. لذلك يؤمل أن تبدأ مساعي الانقاذ من دون تأخير، فيتحمّل كل طرف مسؤولياته. وبقدر ما هي مسؤولية الأطراف الكبرى، فإن القضية أصبحت الآن ملك الرأي العام، على أن نحمل جميعاً هذه الأمانة، ونعمل بمساعدة الاعلام لإبقاء القضية حيّة.

نشكر كل من آمن بالقضية وتعاطف معنا. شكراً للكنيسة المارونية ولكل الكنائس في لبنان. وللكنائس المشرقية وممثليها، لاعدادهم هذا المؤتمر. شكراً لجامعة سيدة اللويزة التي استضافتنا وعاونتنا في التحضيرات. وشكراً لكل من ساعد في انجاح هذا الحدث.

حفظ الله شرقنا العزيز، وحفظ المسيحيّين فيه إلى جانب إخوتهم المسلمين.

أدامكم الله ووفّقنا في إكمال هذه الرسالة. وإلى اللقاء في المؤتمر القادم إن شاء الله.

Riyad Nassar Library

توصيات المؤتمر

بنتيجة الاجتماعات التي رافقت التحضير لهذا المؤتمر بين ممثلي الكنائس المنظّمة له، والتداول الذي تمّ خلالها في موضوع الوجود المسيحي في العراق، وبعد الاستماع إلى آراء الأساتذة المحاضرين الكرام وآراء شخصيات أخرى روحية وزمنية معنيّة بهذه المسألة، تمّ التوصل إلى التوصيات التالية:

أ – نوصي الكنائس المشرقية في لبنان بـ:

١ – جعل العام الحالي ٢٠٠٩ "عام الوجود المسيحي في العراق"، يعبّر عنه ببرامج ثقافية ودينية، ومساعدات إنسانية.

٢ – تنظيم يوم صلاة موحّد في جميع الكنائس في لبنان من أجل مسيحيّي العراق.

٣ – تشكيل هيئة عليا تعنى بقضية اللاجئين المسيحيّين العراقيّين في دول الجوار، بالتنسيق مع الحكومات المعنية والمرجعيات الكنسية.

ب – نوصي السلطات اللبنانية بـ:

١ – منح إقامات مؤقتّة قابلة للتجديد للاجئين العراقيّين مع إعفائهم من الرسوم والضمانات المالية التي تتطلّبها هذه الإقامات.

٢ – تسهيل حصول اللاجئين العراقيّين على الخدمات الإجتماعية (صحة، تعليم...) بالتنسيق مع مفوّضية شؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية، والحكومة العراقية.

ج – نوصي المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بـ:

١ – تنظيم مؤتمر يدرس موضوع "الأقليات في العراق" بهدف ضمان إستمرار وجودها وتفعيل دورها.

LAU Beirut campus

٢- فتح مكاتب للأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة العراقية في المناطق متعدّدة الأعراق والأديان، بغية رصد الإنتهاكات، مع اعتماد نظام الحماية اللازمة.

٣- العمل مع الحكومة العراقية لتطبيق المواثيق الدولية المتعلّقة بالشعوب الأصلية.

٤- زيادة المساعدات المقدّمة للعراقييّن المهجّرين داخل العراق وخارجه، مباشرة أو عبر الحكومات المعنية، مع ضمان وصولها إليهم.

د - نوصي جامعة الدول العربية، ومؤتمر الدول الإسلامية بـ:

١- إصدار قرارات تسهم في حماية الوجود المسيحي في العراق وسائر بلدان الشرق.

٢- العمل مع المرجعيات الدينية الإسلامية لإصدار الفتاوى التي تحرّم الإعتداء على المواطنين المسيحييّن المسالمين في العراق.

هـ - نوصي السلطات العراقية ب:

١- ضمان تمثيل عادل للمسيحييّن في البرلمان. أمّا في مجالس المحافظات فيقترح اعتماد ما ورد في المادة ٥٠ قبل إلغائها.

٢- تطبيق قانون المادة (١٢٥) من الدستور، التي تنص على ضمان الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة.

٣- ضمان فرص عمل بشكل متساوٍ بين كافة العراقييّن، بعيداً عن المحاصصة الطائفية والتهميش.

٤- تعديل الدستور على أساس المواطنة كمقياس حقيقي في الحياة العامة، وليس الدين أو القومية.

٥- ضمان حقّ عودة المهّجرين، وتسهيل إستعادة أملاكهم، وتعويضهم عن الأراضي التي تم وضع اليد عليها بحجّة المنفعة العامة.

Riyad Nassar Library

٦- تشجيع المغتربين على العودة إلى العراق، والإستثمار في مناطقهم. وسن القانون الخاص باعادة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنه إبّان الأنظمة السابقة.

٧- إيلاء الإهتمام بالمناطق المحرومة، والاسراع في إقامة مشاريع إنمائية لخلق فرص عمل للسكان.

LAU Beirut campus

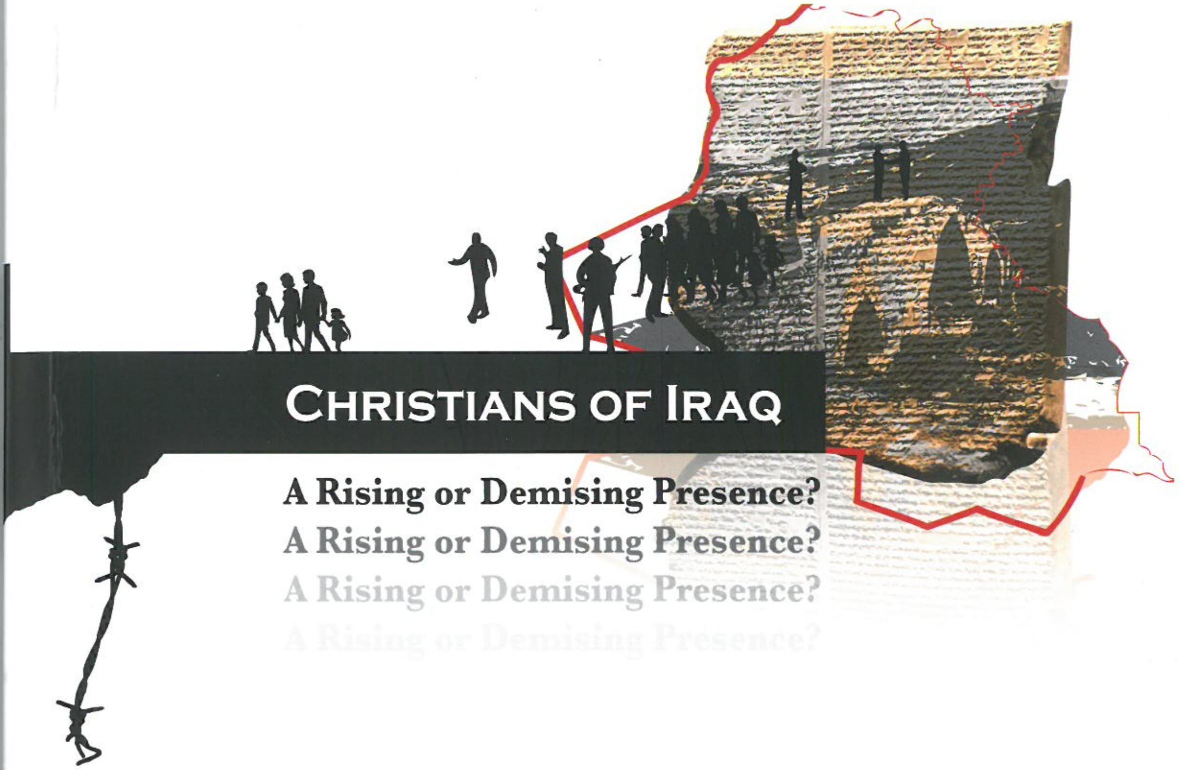

CHRISTIANS OF IRAQ

A Rising or Demising Presence?
A Rising or Demising Presence?
A Rising or Demising Presence?
A Rising or Demising Presence?

CONFERENCE

NDU PRESS
Notre Dame University, Louaize
Lebanon

ISBN 978-9953-558-00-4